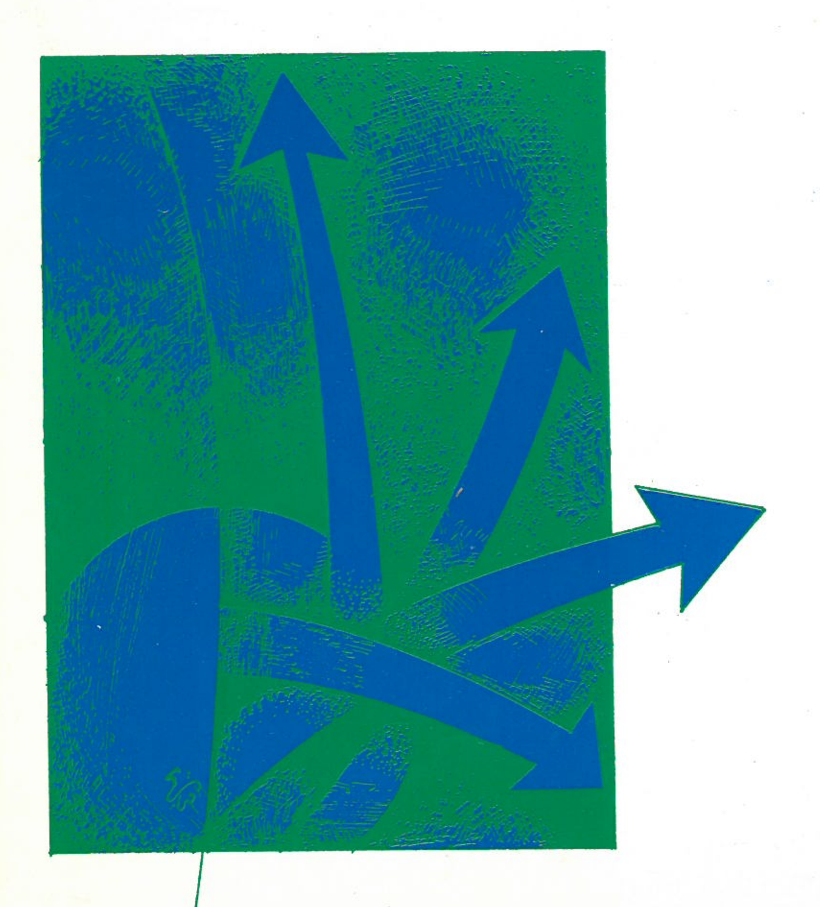
سركيس أبو زيد

تهجير الموارنة إلى الجزائر





جميع الحقوق محفوظة

دار أبعاد للطباعة والنشر

بيروت ـ شارع منيمنة ـ بناية تابت
تلفون: ٣٤٥ ٥٤٧

الطبعة الأولى
بيروت ـ ١٩٩٤

LAU LIBRARY - BEIRUT
27 MAR 2001
RECEIVED

الإهداء

إلى التي هجَرْتُها بعضَ الوقت
واستوطنها حبّي كلّ الوقت

تمهيد

سنحاول في هذا الكتاب أن نتعرّف إلى أحد أوجه السياسات الدولية التي كانت تَرسم في كواليس الوزارات والدوائر الفرنسية، مصيراً للموارنة، بمعرفة البعض منهم على حساب مجموعهم. أمّا هذا «المصير المشؤوم» الذي كان سيُكتب للموارنة ما بين ١٨٤٥ و١٨٦٧، فهو مشروع تهجيرهم من لبنان وتوطينهم في الجزائر. ومن أبطاله موارنة وفرنسيون حاولوا بشتى الوسائل العمل على تنفيذ هذا التهجير وتسخيره للمصالح الدولية والخاصة على السواء.

فما هي الظروف التي نُسِج فيها هذا المشروع الفرنسي - الماروني؟ وما هي المراحل التي مرّ بها؟ من هم روّاده وما هي العقبات التي واجهته؟.

هذا ما سنجيب عنه في هذه الدراسة التي استندت أساساً إلى وثائق وزارة الخارجية الفرنسية، وإلى المستندات الجزائرية، والمراسلات الدبلوماسية، وإلى بعض الدراسات التي كتبها معاصرو تلك المرحلة، والتي سنشير إليها في حينه.

سنستهلّ مشروع تهجير الموارنة من لبنان وتوطينهم الجزائر في المرحلة الممتدة من العام ١٨٤٥ إلى ١٨٦٧ بمقدمة عامة

AU LIBRARY - BEIRUT
27 MAR 2001
RECEIVED

حول سِمة التهجير والتوطين في التـاريخ اللبنـاني عامّـةً، وما يتعلّق منها بالجماعات المارونية بشكل خاص.

وسنختم دراستنا بفصل يتضمّن أهمّ الوثائق التي استندنا إليها في كتابنا.

وألفت النظـر إلى أنه سبق أن نُشر جزء من هـذا الكتاب في ملحق «النهـار» بتاريـخ ٨ و٢٤ كانـون الثـاني ١٩٨٢، وقـد نقله حرفيّاً محمد زعيتر في فصـل كامـل من كتابـه «المشروع المـاروني في لبنـان ـ جذوره وتـطوّراته» من صفحـة ١٨٩ إلى ٢١٩ دون أيّ إشارة إلى المصدر، فاقتضي التنويه.

أشكـر جميـع الـذين شجعـوني على إصـدار هـذا الكتـاب. وأخص منهم بالذكر الصديقين منير مخلوف وسركيس عزيزةّ اللذين ساهما بتعريب بعض النصوص.

سركيس أبو زيد

زغرتا ـ آذار ١٩٩٤

مقدمة

التهجير والتوطين

«التهجير والتوطين» مأساة واكبت الحروب اللبنانيـة، وما زال شبحها يهدد مصداقية مسيرة السلم الأهلي ومصير الوطن.

فهل «التهجير والتوطين» سمة تطبع تاريخ لبنان ومستقبله، أم أنّ التخلّص من هـذه «العلّة» ممكن إذا أدرك اللبنـانيـون أسبـابهـا وتسلحوا بالإرادة الواعية لبناء الغد؟

سنحاول في هده المقدمة إلقـاء الأضواء التـاريخية على أهم محطّات التهجيـر والتـوطين التي رافقت تـاريخنـا، كمـا سنحـاول المساهمة في رسم مسار الخروج من هذا المأزق الذي يكاد يـأسر واقعنا.

إن انتقال الجماعـات من مكان إلى آخـر في لبنان قـد اتخذ أشكـالاً مختلفةً تمثّـل بعضها بـالنزوح من الـريف إلى المـدينـة أو بالنزوح من منطقة إلى أخـرى؛ وتعدى النـزوح أحيانـاً حدود لبنـان إلى داخـل البلدان المجـاورة بعـامـل التـداخـل الجغـرافي وتبـدّل التقسيمات الإدارية.

ولم يكن النزوح أو الهجرة أمراً جديداً، فقد عرفه لبنان خلال مراحل تاريخه المتعددة؛ أكان في أيام السلطنات أم في زمن الامبراطوريات، أم في عصور التفتّت والتوحّد. أمّا أسباب هذا النزوح/ الهجرة فكانت مختلفة، منها الاقتصادي والسياسي ومنها ما هو وليد الخلافات والمناوشات العائلية والعشائرية والطائفية والطبقية، فضلاً عن الفتن والمجازر التي عرفها لبنان والمنطقة في بعض المحطات المأساوية من تاريخهما. ومن ظواهر هذا النزوح ما هو إراديّ تنفيذاً لرغبة في العيش والأمان، ومنها ما هو قسري اتخذ أشكالاً قمعية ودموية، ومنها ما هو مؤقّت وآنيّ، ومنها الدائم الذي أدّى إلى استيطان النازحين المهاجرين في مناطق أخرى من لبنان أو البلدان المجاورة أو في أماكن بعيدة، فاجتازوا البحار واغتربوا عن الأهل والوطن.

ولعلّ أكثر المراحل مأساوية، في تاريخ لبنان، هي تلك الأحداث التي أدّت إلى التهجير والتوطين. والتهجير هو الاقتلاع بالقوة من مكان السكن أو المنع من العودة إلى أرض الآباء والأجداد. والتوطين هو عملية إسكان جماعة مكان أخرى أو إخراج جماعة من مكانها الأصلي وزرعها في مكان آخر كحل لأزمتها أو لتعزيز نفوذ سلطة معيّنة على أرضها.

هذه الحركات في التنقل أدّت إلى تغيير ديمغرافي، (ترحيل سكان وتبديل أماكن)، وكان لها أسبابها، كما كان لها انعكاساتها السياسية والوطنية والنفسية، وتشوُّش في الذاكرة الشعبية وضياع في الهوية الوطنية، وكل ذلك ممزوج بالحزن والمآسي، خاصة لِما للمكان من أهمية في ذاكرة الناس ومشاعرهم ومن دور فعّال في

تكوين أفكارهم وتصوراتهم وسلوكهم.

فللمكان بُعْدٌ مادي هو البيئة الجغرافية التي تشمل الموارد الطبيعية وتكنولوجيات المواصلات والاتصالات وتنقّل المعلومات والبضائع. وللمكان بُعدٌ نفسيّ، فسكانه هم الذين يضفون عليه قيمة. المكان مدى يشغلونه ويستعملونه، وهو امتداد يعرفونه ويحبونه، إنه رمز أمان وباعث عزّة ومصدر تعلق. هو صورة ذهنية تعطي السكان الشعور بامتلاك القوة.

منذ القديم شهد لبنان موجات واسعة من النزوح داخل مناطقه وحركات هجرة من البلدان المجاورة له. فعرفت مدنه استيطان جاليات كثيرة أبرزها الرومانية والبيزنطية. كما عرف لبنان هجرة واسعة من سواحله أهمها هجرة الفينيقيين الذين بنوا مستوطنات في بقاع الأرض النائية كان أهمها مدينة قرطاجة في تونس.

لسنا نتوخّى من هذه المقدّمة كتابة تاريخ التهجير والتوطين وإن كان من السِّمات الأشدّ مأساوية في تاريخ لبنان، إنّما نهدف إلى استعراض بعض المشاهد التاريخية حول حركات التهجير والتوطين، خاصّة ما يتعلّق منها بالجماعات المارونية...

١ ـ الحملات البيزنطية ونشأة الطائفة المارونية.

نبدأ رحلتنا من القرن السابع، ففي الفترة الممتدة من العام ٦٦٩ م إلى العام ٦٨٦ م تمكّن البيزنطيون من السيطرة على المنطقة الممتدة من الجبل الأسود (المعروف اليوم بالجبل الأقرع فوق السويدية في سوريا) حتى جبال الجليل فوق القدس في

فلسطين، مروراً بجبال لبنان. هذا الاحتلال شكّل «سوراً نحاسياً» عزل الدولة الأموية عن البحر. وحتى تُعزز بيزنطية قبضتها، استقدمت من جرجومة وغيرها جماعات مقاتلة ووطّنتها في منطقة سيطرتها لتشكيل قاعدة سكانية مؤيدة لها.

وكان وافق الملك البيزنطي يوستنيانوس على إبعاد اثني عشر ألفاً من هؤلاء المستوطنين بعدما وقع معاهدة صلح مع خليفة الأمويين الوليد بن عبد الملك.

ومع تقلّص الهيمنة العسكرية البيزنطية ظهر دور رهبان «بيت مارون» في شمال سورية الذين كانت تلتف حولهم فئات شعبية واسعة مؤيدة لهم، فأطلقوا تياراً استقلالياً متحرراً من النفوذ البيزنطي بلغ ذروته في انتخاب يوحنا مارون بطريركاً على أنطاكية وسائر المشرق. وقد تم ذلك بحسب التقليد الماروني في العام ٦٨٧ م. وعندما علم الملك البيزنطي يوستنيانوس بأمر انتخاب يوحنا مارون بطريركاً على الكنيسة الأنطاكية اعتبر هذا العمل خروجاً على الإرادة الملكية التي كانت تعيّن البطاركة وتعزلهم، وتتصرف على هواها في الشؤون الكنسية الأنطاكية. ولخنق المبادرة الاستقلالية في مهدها، أرسل الملك جيشاً إلى سوريا بقيادة موريق وموريقان للقبض على البطريرك الجديد. ولما اقترب العسكر الرومي من دير مار مارون مركز القيادة المارونية، هرب البطريرك، ولجأ إلى لبنان واعتصم في قلعة سمار جبيل، وبدأ يعد العدّة للمواجهة. وفي العام ٦٩٤ م، وبعدما هدّم الجيش الرومي دير مار مارون وقتل خمسمائة من رهبانه، توجّه إلى لبنان فاصطدم بالموارنة وانهزم البيزنطيون وقتل موريق ودفن في أميون وأقيمت

كنيسة على مدفنه. أما موريقان فحمل جراحه إلى عكار حيث لقي حتفه وبنيت أيضاً كنيسة فوق ضريحه.

وهكذا نشأت الكنيسة المارونية من رحم الاستقلال الوطني الذي استطاع أن يعبّر عن نفسه بعدما زالت الهيمنة العسكرية البيزنطية، بفضل المعاهدة التي وقعت بين الأمويين والبيزنطيين، واستفاد منها الموارنة، لأنه بموجبها تمّ جلاء المستوطنين الذين استقدمتهم بيزنطية، فأزيلت الهيمنة العسكرية البيزنطية عن منطقة وجود السكان الأصليين ومعظمهم من الموارنة.

وبينما سعى البيزنطيون إلى السيطرة على جبال لبنان، فإنّ «الخلفاء الراشدين صرفوا اهتمامهم عند أخذهم سورية وطردهم ملوك الروم منها، إلى فتح مدنها، ولم يكترثوا لسكان جبالها، لقلّة أهميتها وعدم المنفعة منها ولتعسّر مسالكها»(*).

المسألة إذن لم تكن مطروحة بين الموارنة والدولة الإسلامية، بل كان التناقض حاصلاً بين الموارنة وبيزنطية. حتى ليمكن القول بأنّ المارونية قد ظهرت إلى الوجود من خلال صراعها مع الروم، مستفيدة من الصلح بين العرب والبيزنطيين والذي أنشأ توازناً جديداً في المنطقة آنذاك.

وهكذا نشأت المارونية كحركة تحرّر من النفوذ البيزنطي، ومعها بدأ تهجير قسم من الموارنة لأوّل مرّة من شمال سوريا ليستوطنوا في منطقة لبنان الشمالي الجبلية.

(*) المطران يوسف الدبس، «الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل» ص ٢١.

وفي المقابل، وبعدما اعتمد البيزنطيون مخطط التهجير والتوطين، كما مرّ معنا، «استقدم الخليفة معاوية (٦٦١ ـ ٦٨٠ م) عشائر فارسية حديثة الإسلام من إيران، لكي تستوطن في هضاب بعلبك وطرابلس، وكذلك في دسروان، للمساعدة على حراسة الممرات الجبلية وطريق الساحل لحساب الدولة الإسلامية. ولا بدّ أنّ إسم كسروان نفسه كان في الأصل أسماً لعشيرة من هؤلاء الفرس المستوطنين...»(*).

كما اعتمد الخليفة العباسي، أبو جعفر المنصور، سياسة التوطين نفسها، فأرسل في العام ٧٥٨ م. عائلات وعشائر من معرّة النّعمان بقيادة الأمير المنذر بن مالك وأخيه الأمير أرسلان، فاستوطنوا جبال بيروت وسكنوا بين سنّ الفيل وعبيه ليصدّوا هجمات البيزنطيين وأعوانهم.

وفي العام ٨٠١ م. تمكّن البيزنطيون من إلقاء القبض على الأمير عمر، أحد قادة الأرسلانيين، فاستنجد أخوه الأمير مسعود بالقاسم ابن الخليفة هارون الرشيد لإنقاذ أخيه من أسْر الرّوم، فأرسل الخليفة «منشوراً إلى الأمير ثابت بن نصر الخزاعي أمير الثغور الشامية، ومناشير أخرى إلى باقي عمّال الشام أن يطلقوا التنبيه في البلاد بالرحيل إلى لبنان وسُكناه لتشتدّ قوّة أمرائه»(**).

ومن الذين تجاوبوا مع النداء عشيرة «نبا» من الجبل الأعلى في أواسط سوريا بالقرب من طريق حلب ـ أنطاكيا، فاستوطنت في

(*) كمال الصليبي، «بيت بمنازل كثيرة» ص ١٨٠.

(**) أخبار الأعيان، ط ١٩٥٤، الشيخ طنوس الشدياق، ج ٢، ص ٢٧٨ ـ ٢٨١.

لبنان في مطلع القرن التاسع، وكان منها الأمراء التنوخيون واللمعيون.

إنّ سياسة الإسكان والتوطين التي اعتمدها البيزنطيون والعرب أدّت منذ ذلك الحين إلى ربط صراع الجماعات المحلية بنتائج الصراع الاقليمي الذي كان بدوره ينعكس عليها تهجيراً ونزوحاً. وقد أشار المطران يوسف الدبس إلى تورّط بعض الموارنة في التحالف مع البيزنطيين، فحذّر أبناء ملّته من خطر التحالف مع قوى أجنبية.

وفي هذا الصدد يقول المطران الدبس: «درسٌ نلقيه إلى أبناء ملّتنا وجميع مواطنينا نحذرهم به من التهوّر في مهواة المناوأة للسلطة السائدة فيهم بوسوسة أصحاب الأغراض البعيدين عنهم... إنّ هؤلاء الملوك البيزنطيين أنفسهم الذين وسوسوا للموارنة وهيّجوهم على مخالفة رضى حكومتهم انقلبوا على المردة وأذاقوهم الأمرَّيْن ومكروا بهم... فهذه هي الأمثولة التي نريد أن يتمثّل بها أبناء ملّتنا ومواطنونا...»(*).

بعد تلك المنازعات المحلية ـ الإقليمية لم يحصل سوى مناوشات محدودة بين المستوطنين ـ السكان المؤيّدين للبيزنطيين من جهة والمستوطنين ـ السكان المؤيدين للدولة الأموية من جهة أخرى. وأستقرّت الأحوال في لبنان حتى القرن الحادي عشر.

أمّا في شمال سوريا فقد استمرّت هجرة الموارنة من

(*) المطران يوسف الدبس، «الجامع المفصّل في تاريخ الموارنة المؤصّل» ط ١٩٧٨، ص ٢١.

مواطنهم القديمة في نواحي حمص وحماه وشيزر ومعرة النعمان بسبب غزوات الرّوم المتكرّرة لهذه المناطق بعدما أحكموا سيطرتهم العسكرية على أنطاكية من العام ٩٦٩ م إلى العام ١٠٨٥ م. وقد لجأ بعض موارنة وادي العاصي إلى حلب مستجيرين بأمرائها من بني حمدان وبني مرداس، بينما نزح البعض الآخر إلى المناطق المارونية الآمنة في شمال لبنان واستقر فيها. وهكذا أصبح شمال لبنان مركز التجمع الرئيسي لأبناء الطائفة المارونية بعد أن كانوا يقطنون وادي العاصي بناحية حماه في سورية، وكانوا على علاقة سيّئة دوماً بالكنيسة البيزنطية وأتباعها. «وهذا يعني أن الموارنة كانوا في مأمن داخل الشام في ظل الحكم الإسلامي لأكثر من ثلاثة قرون حتى جاءهم البيزنطيون أخيراً فجعلوا بقاءهم في المنطقة أمراً مستحيلاً...»(*). وقد هجروا وادي العاصي إلى حلب وجبل لبنان وهما منطقتان واقعتان تحت السيطرة الإسلامية التي كانوا يشعرون بالأمان في ظلها أكثر من السيطرة المسيحية البيزنطية.

٢ - الحملات الصليبية وبداية انقسامات الموارنة.

مع بداية الحملات الصليبية، تغيّرت موازين القوى الاقليمية والدولية، فانقسمت الجماعات المحلية بين مؤيّد ومعارض للفرنج.

كانت الحملات الصليبية حركة استيطان بامتياز، حيث شهدت المنطقة أفواجاً من الفرنج الذين انتقلوا من أوروبا وسكنوا في معسكرات ومدن حصّنوها بعد أن قتلوا وهجّروا قسماً كبيراً من

(*) كمال الصليبي، «بيت بمنازل كثيرة»، ص ١٧٦.

أهلها، وأخضعوا وحالفوا الآخرين. وقد ساعد بعض المسلمين الصليبيين في حربهم، وشكّل هؤلاء فرقاً خيّالة منظّمة حسب الطراز الحربي العربي، بينما خاض الأرسلانيون والتنوخيون وآل علم الدين والشهابيون والمعنيون معارك عديدة ضد الفرنج في جبال لبنان. وقد انتقل الشهابيون من حوران إلى وادي التّيم لأنّهم كانوا متحالفين مع صلاح الدين، كما انتقلت عشيرة الأمير معن من الديار الحلبية إلى الشوف.

وبعد هجمات المغول والإفرنج هجَرت بعض العشائر والعائلات أماكن سكنها، خاصّةً من حوران وبلاد دمشق وحلب، واستوطنت جبال لبنان العاصية بحثاً عن الأمن من جهة، ولتحصين ثغوره وممرّاته من جهة أخرى.

وكما انقسم المسلمون بين مؤيّد ومحارب للصليبيين، كذلك انقسم المسيحيون إلى معاضد ومعارض لهم؛ ممّا أدّى إلى انشقاق داخل صفوف الموارنة. وقد تعاون موارنة المناطق الجبلية مع أتابكة دمشق، بعكس موارنة قرى الساحل، وسلّموا بزواش التركي أمير حلب، ممرّات الجبل سنة ١١٣٧ م. ورافقوه حتى سهل طرابلس، فانكسر الفرنج وقتل أمير الصليبيين بونس. وعلى أثرها شنّ ابنه حملة ضدّ موارنة الشمال فاعتقل النساء والأطفال واقتادهم إلى طرابلس حيث أعدمهم(*).

(*) René Grousset, «Histoire des Croisades et du Royaume franc de Jérusalem» Tome 2, Paris 1935, P:67-69.

ومن أسباب الخلاف بين الموارنة والصليبيين، كما يعدّدها الأب بطرس ضو:

١ ـ الغطرسة والاستبداد من جهة الفرنج.

٢ ـ ضغط الكنيسة الرومانية على الكنيسة المارونية باتجاه «اللّيْتَنَة».

٣ ـ الاختلاف في الأسلوب من حيث التعامل مع المسلمين. فالقسم المُسالم من الموارنة كان يمتعض من العنف المتغلّب عند الإفرنج (*).

ثمّ اختلف الموارنة فيما بينهم بشأن الدخول في طاعة روما والتحالف مع الفرنجة. وقد خرج موارنة جُبَّة المنيطرة وناحية لِحْفِدْ عن طاعة البطريرك وروما والفرنجة وانتخبوا في العام ١٢٨٢ م. لوقا البنهراني من جُبّة بشرّي بطريركاً عليهم. واستمرّ الانشقاق في صفوفهم حتى خروج الفرنجة نهائياً من الشرق.

٣ ـ حملات المماليك: هجرة الموارنة من الشمال والاستيطان في كسروان.

ما إنْ طُرد الصليبيون من بلاد الشام حتى جرّد المماليك الحملات على المناطق الشيعية في لبنان. وكانت جماعات من الشيعة قد حظيت برعاية الدولة الفاطمية لهم والتي بلغت أوج عزّها في القرنين العاشر والحادي عشر، ممّا سهّل تمركز الشيعة في مناطق لبنانية عدّة، منها: كسروان، بعلبك، البقاع، جبل الضنّية وجبل عامل.

استمرّت حملات المماليك من العام ١٢٩١ م. إلى

(*) الأب بطرس ضو، «تاريخ الموارنة»، ج ٢، ص ٤٧٢ ـ ٤٧٣.

١٣٠٥ م. حيث نجحوا بتهجير الشيعة من كسروان، واستقدموا مجموعات من قبائل التركمان والأكراد ووطّنوها في الأجزاء الساحلية من كسروان لمراقبة المنطقة وطريق الساحل، ولتأمين الطريق الجبلية المؤدية إلى الداخل وبالتالي إلى دمشق. وعندما ساءت الأحوال بين تركمان كسروان ونظام المماليك الشركس، اضطر التركمان إلى النزوح ابتداءً من العام ١٣٨٢ م. هذه الصراعات السياسية ـ الطائفية شجّعت جماعات من موارنة الشمال على النزوح باتجاه كسروان حيث استوطنت قراه، ثم أكملت ترحالها باتجاه الشوف.

وكان قد شجّع ذلك، بطريقة غير مباشرة، تعيين يعقوب بن أيوب من قبل برقوق أحد سلاطين المماليك كاشفاً لبشرّي يتمتع بسلطات استثنائية. وشكّل مقدمو بشري أوّل قيادة مدنية للطائفة المارونية، وتمكّنوا من خلال تعاونهم مع الحكم الإسلامي من أن يحدّوا من السلطة الكنسيّة في قيادة الطائفة، وحقّقوا الإزدهار والنموّ في مناطقهم، فازداد عدد الموارنة ونفوذهم ودورهم. واستفادوا من تهجير جماعات من الشيعة والتركمان في كسروان، فنزحت جماعات منهم باتجاه القرى الكسروانية فاستوطنتها.

٤ ـ الفتح العثماني: الهجرة باتجاه الجنوب والاستيطان في الشوف.

بعد الفتح العثماني للشام في العام ١٥١٦ م. تمكّن شيعة بلاد بعلبك والنصارى الملكية فيها من القضاء على الأسرة الحاكمة في بشرّي بدعم من العثمانيين الذين كانوا يرغبون في التخلّص من أنصار المماليك. وفي العام ١٥٤٧ م. تسلّم حسام الدين السلطة

في جبّة بشرّي. ومع هذا التحوّل في السلطة عبرت جماعة من شيعة منطقة بعلبك المرتفعات اللبنانية في القرن السادس عشر، واستوطنت مناطق جبيل وبشرّي وكسروان. لكن ما إن اقترب القرن الثامن عشر من نهايته حتى كان أكثر هؤلاء المستوطنين قد طُردوا بمساعدة الشهابيين.

وهذا التغيير الذي عرفته منطقة بشرّي أدّى إلى زيادة الضرائب والفقر ودفع إلى الهجرات المارونية من شمال لبنان باتجاه الجنوب في العهد العثماني.

ولقد لعب الشيخ حبيش المتعامل مع الأمير عسّاف، وهو من المسلمين السنّة، دوراً في توطيد تحالف الموارنة مع آل عسّاف الذين قدّموا لهم خدمات إدارية وعنصر توازن مع الشيْعة سكان كسروان المعارضين لهم.

وقد شجّع آل حبيش موارنة منطقة جبيل وأجزاء أخرى من شمال لبنان على الهجرة إلى كسروان والاستيطان فيها.

ومع تطوّر إنتاج الحرير في الشوف، خاصة في أيّام فخر الدين المعني (١٥٥٠ م - ١٦٣٣ م)، نزح الموارنة باتجاه الشوف. «فقد وفّر المهاجرون الموارنة الذين جاؤوا من الشمال بأعداد كبيرة القوى العاملة الإضافية اللازمة. ولجذب الموارنة إلى الشوف والعمل في مزارع الزعماء الدروز فعل هؤلاء الزعماء كلّ ما في استطاعتهم لتسهيل استيطانهم في القرى الدرزية. وتشجيعاً للهجرة كان زعماء الدروز يهبون الأرض للكنيسة المارونية..»(*).

(*) كمال الصليبي، «بيت بمنازل كثيرة» ص ١٤١.

وقد هرب البطريرك الماروني يوحنّا مخلوف في العام ١٦٠٨ من اضطهاد مقدّمي بشرّي الموارنة ولجأ إلى الشوف وعاش بحماية أصدقائه الأمراء الدروز. وبفضل تعزيز تحالف الموارنة مع المعنيين والشهابيين تمكّنوا من شراء أراضي الشيعة وقراهم في كسروان «ودعوا مزيداً من موارنة الشمال للمجيء والاستيطان في هذه القرى. وقبل مضيّ وقت طويل بدأتِ الصّدامات تقع بين المستوطنين الموارنة الجدد والشيعة القاطنين أصلاً في هذه القرى وتبع ذلك إجلاء تدريجي للشيعة عن أراضي كسروان أحياناً بالقوة وأحياناً أخرى من خلال تسويات مالية»(*).

وشهد القرنان السابع عشر والثامن عشر «هجرةً مارونيةً» واسعة إلى جميع أنحاء لبنان، فاستوطن الموارنة في مختلف المناطق وبين جميع الطوائف، مما يدلّ على حالة من التسامح والتعايش الطبيعي التي عرفتها الجماعات اللبنانية والتي كثيراً ما يغيِّبها المؤرّخون فيسلّطون الأضواء على مناوشات طائفية ويغيِّبون قروناً من الحياة المشتركة.

٥ - لبنان: موطن الهجرات وملجأ المستوطنين.

سِمة الانتقال والهجرة والتهجير انتقلت أيضاً إلى مطلع القرن التاسع عشر، حيث شهد ريف شمال الشام غارات من قبل فِرَق الوهابية المنطلقة من الجزيرة العربية، فاضطرّت جماعات من دروز منطقة حلب إلى هجر ديارها والاستيطان بين أبناء مذهبها في مناطق الشوف.

(*) المرجع السابق ص ١٤٢.

ولأسباب نفسها هاجرت جماعات من الروم الأرثوذوكس من الداخل الشامي ومن شرق الأردن وحَوران ودمشق إلى فلسطين وجبال لبنان.

ومن ١٨٢٠ م. إلى ١٨٦٠ م. عرف لبنان سلسلة فتن طائفية واضطرابات فلّاحية واجتماعية أدّت إلى نزوح وهجرات وحركات استيطان كان أبرزها مشروع تهجير الموارنة من لبنان إلى الجزائر، وهو موضوع هذا الكتاب.

واستوطن لبنان، إلى جانب سكّانه الأصليين الذين كانوا يتحوّلون من عقيدة دينية إلى أخرى، جماعات هجرت أماكن سكنها الأصلية ولجأت إليه في هجرات جماعية متتالية، منها:

هجرة الروم الكاثوليك من منطقة حلب على أثر اتحادهم مع روما في العام ١٦٨٣م. واضطهادهم من قبل الروم الأرثوذوكس. وللأسباب نفسها بدأت في العام ١٧٢١م. هجرة الأرمن الكاثوليك من كيليكية وشمال الشام هرباً من أضطهاد الأرمن الأرثوذوكس.

وفي مرحلة المتصرفية، وخلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، عرف لبنان حالات من الفقر والعوز أدّت إلى نزوح من الريف إلى المدينة، تزايد مع توطّد الاستقرار والازدهار في المدن. كما عرفت بدايات الهجرة إلى الخارج باتجاه افريقيا وأميركا وأوستراليا طلباً للعيش والأمان.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية عرفت المنطقة أهم وأخطر حركة استيطان في التاريخ. وهي هجرة يهود أوروبا وأميركا واستيطانهم فلسطين وتهجير شعبها الأصلي منها ومحاولات فرض

التوطين الفلسطيني في الدول العربية ولا سيما في لبنان.

إضافةً إلى الهجرات التي أشرنا إليها، ولأسباب مختلفة ومتنوّعة، عرف لبنان موجات استيطان لجماعات هُجِّرت إليه وأهمّها الهجرة الأرمنية في نهاية القرن التاسع عشر نتيجة الاضطهاد والتهجير اللذين مارسهما الأتراك، بالإضافة إلى هجرة جماعات أخرى كالكلدان والآشوريين والسريان والأكراد وغيرهم.

نكتفي بالاشارة بسرعة إلى هذه الهجرات لأنّها معروفة وقد كُتب حولها الكثير. وقد طرحت هذه الهجرات أسئلة كثيرة أهمها:

هل لبنان ملجأ أم وطن؟ شعب أم طوائف؟ يقول المؤرخ كمال سليمان الصليبي:

«الاتصال العملي بين الطوائف جميعاً كاد أن يقتصر على التعاون السياسي والعسكري، فلا يتعدّاه إلى المجتمع، حيث بقيت كل طائفة دينية بمعزل عن الطوائف الأخرى ولم تتعدّ صِلات الجوار في القرية الواحدة نطاق العلاقات الطارئة أو التعاون التجاري... وهكذا آختلفت الطوائف اللبنانية في أصولها، كاختلاف الأحوال التي رافقت نموّها وتطوّرها. فاكتسبت كلّ طائفة خصائص تميّزت بها عن سواها.. من هذا يتّضح أنّ الشعب اللبناني لم يكن في الماضي أمّةً واعيةً لكيانها، موحّدة في أهدافها، وإنما كان مجموعة من الطوائف جمع بينها حلف هو أقرب ما يكون إلى «العقد الاجتماعي».»(*).

(*) كمال الصليبي، «تاريخ لبنان الحديث»، ص ١٤ - ٢٧، صدر في العام ١٩٦٧.

إن هـذا الـرأي يتجاهـل السِّمات المشتركـة بين الـطوائف ويغيب الصراعات داخل كل طائفة، ولا يعطي أهميّةً لحركة الجماعات ومصالحها. وخير دليل على ذلك كلام د. الصليبي نفسه في كتابه الأخير «بيت بمنازل كثيرة» الصادر في العام ١٩٩٠ والذي تخلّى فيه عن نظرته إلى تاريخ لبنان بأنّه تاريخ طوائف تعيش جنباً إلى جنب؛ فقد ركّز في كتابه الجديد على الواقع الاجتماعي التاريخي وشدّد على السِّمة العشائرية داخل الطوائف وصراعاتها فيقول:

«فإنّ الطوائف اللبنانية ـ المسيحية والإسلامية ـ لا تختلف عن بعضها البعض إلا بالهوية الدينية، بينما يشترك الجميع في عروبة اللغة والتراث العام والتقاليد الاجتماعية الأساسية، أي ما يمكن تسميته بالنّمط العربي للعيش...»(*).

٦ ـ نتائج التهجير والتوطين.

حالة التهجير والتوطين وما يرافقها من نزوح وهجرة وانتقال قسري في المكان، تؤدي إلى شعور الإنسان بعدم الاستقرار وفقدان الشعور بالانتماء إلى وطن. إنّ العلاقة بين السكّان والمكان تولّد الشعور بالانتماء إلى شعب واحد رغم الفوارق والاختلافات الموجودة بين الناس.

حالة التهجير والتوطين تنفي الارتباط بالمكان. فالأرض غير ثابتة بسبب النزوح والهجرة مما يشجع على استبدال الولاء للوطن بالولاء للطائفة والعشيرة والعائلة، هذا الولاء الذي يحمله الإنسان

(*) كمال الصليبي، «بيت بمنازل كثيرة» ص ١٧ صدر في العام ١٩٩٠.

معه في ترحاله ليفتش دائماً عن ذاته وهويته، ممّا يولّد في نفسه عقدة الخوف الناتجة من عدم الاستقرار والأمان في المكان والاستعداد الدائم للرحيل، والقلق المتواصل على المصير، الذي هو إلغاء للوجود في المكان. وعقدة الخوف هذه تولّد بدورها الازدواجية في الانتماء إلى جماعة رُحّل والولاء إلى وطن مستقر. لذلك ما زالت طبائع البداوة تطبع سلوك قسم كبير من الناس في لبنان. والبداوة تاريخياً هي التّرحال الدائم وغياب الاستقرار في المكان. ولم تنشأ المدنية إلا عندما انتقل الإنسان من حالة الترحّل إلى حالة التحضّر، وهي الاستقرار والاستمرار في حاضرة معيّنة، وهي الأساس الضروري لبناء الدولة.

انعكست حالة الهجرة والتهجير في الذاكرة الشعبية وعبّرت عن نفسها بالخوف والتخويف والحذر الدائم من «إعادة إنتاج» حرب أهلية مستمرّة واقتتال بين عشائر وعائلات ومناطق وطوائف وجماعات ممّا غيّب فكرة الشعب الواحد. يقول كمال الصليبي: «إنّه ليصعب على المؤرخ القول بـ«شعب لبناني» دونما تحفّظ»، وذلك يعود، بنظره، إلى الانقسامات والخلافات والعزلة التي كانت تعيشها الطوائف، ليخلص إلى «إنّ الشعب اللبناني لم يكن في الماضي أمّةً واعيةً لكيانها، موحّدةً في أهدافها..»(*).

إنّ غياب الوعي بفكرة الشعب الواحد أدّى إلى فقدان الهويّة الوطنية وهي جوهر الأزمة اللبنانية التي ليست في عمقها سوى أزمة

(*) كمال الصليبي، «تاريخ لبنان الحديث»، ص ٢٧.

هويّة قبل أن تكون أزمة نظامٍ. لذلك فإنّ جميع الاتفاقيات التي أُبرمت في لبنان منذ الاستقلال حتى اليوم تتمحور حول هوية لبنان، وذلك ناتج من عدم اتفاق اللبنانيين حول تصوّر مشترك للبنان ـ المكان. فهناك فارق كبير بين شرعيّة الكيانات السياسية وشعور الناس بالهوية الوطنية، هذه الهوية التي تتقلّص في لبنان إلى حدود القرية والعشيرة والطائفة، وتمتدّ إلى خارج الحدود السياسية لتشمل العروبة أو الإسلام. في بلاد الأرز لبنانيون يشعرون بشيء من الانتماء إلى الأمّة الفرنسية، ويعتبرون أنّ هويتهم هي جزء من حضارة الغرب، بينما آخرون يشعرون بولاء لإيران، وسواهم يرون أنفسهم جزءاً من الأمة الإسلامية، وآخرون يعتبرون لبنان جزءاً من الأمّة العربية أو الأمّة السورية وغيرها، إلى ما هنالك من تناقض بين التذكرة السياسية والهوية الوطنية.

إن المدخل الوحيد لعدم خسارة الحدود السياسية هو الخروج من حالة التهجير والتوطين، وعقد مصالحة بين السكان والمكان تقضي بالالتزام بتصور محدّد للهوية الوطنية التي تعزّز تمسّك الإنسان بأرضه وذلك بتعميق ولائه وانتمائه وشعوره بالمكان/ الوطن. وإلّا فسيبقى «الوطنُ حقيبةً والإنسان مسافراً» على الدوام، فلا وطن دون أرض ولا أرض حرّة دون مواطن حرّ ودولة ديمقراطية. والمكان ليس مساحة القرية أو حدود العشيرة أو الطائفة، بل هو البيئة الجغرافية ـ السياسية ـ الاجتماعية التي يتفاعل فيها الإنسان مع أرضه ومَنْ عليها ليبني حضارته وثقافته وغده، ويستمر بها من خلال مؤسسات الدولة التي تعبّر عن مصالحه.

الانطلاق من المكان يؤمّن الاستقرار والاستمرار الضروريّين لبناء الدولة والحضارة، والانطلاق من المكان يوفّر الشروط الضرورية للاعتراف بالاختلاف.

المكان يتسع لتنوع الثقافات والجماعات. والولاء له يستوجب الانتماء إلى كل الثقافات والجماعات التي وُجدت متفاعلة فيه. إنّها بداية الاعتراف بالآخر وبداية التسامح والإخاء. فكلّ ما وجد في المكان هو جزء من تراث سكّانه وإلّا فهو يزول أو يُهجر. وكل خروج من المكان (هجرة، تهجير، نزوح) هو انتقاص للوجود أو الغاء له. كما أنّ كلّ توطين دخيل على المكان فإما أن يتفاعل ويتأقلم مع الزمن في المكان فيستمر، أو أن يتجمد كغريب عن المكان فيذبل ويزول. لا يمكن ترك المكان إلّا إفرادياً، وبالتالي فمن واجب الوجود إيجاد مخرج ديمقراطي للمآزق المطروحة. إنّه تحدٍّ يومي لإبداع حلول سلميّة للصعوبات والمشاكل.

ذلك كلّه يفرض بالضرورة إيجاد تصوّر واضح يؤمن المصالحة بين السكّان والمكان إلزاماً للخروج من منطق التشتّت والشّتات والتفتيت.

والالتزام بهوية المكان هو بداية الخروج من الغربة والتغريب، ومن التهجير والتوطين والضياع والتشرد.

* * *

يتضح مما تقدّم، خصوصاً في ما يتعلّق بالموارنة، أنّ تاريخهم هو صورة عن رحلة التهجير والتوطين: نشأت المارونية في شمالي سوريا، واستوطنت شمال لبنان، ثمّ نزحت إلى كسروان والشوف وسائر المناطق، ثمّ هاجرت أو هُجِّرت واستوطنت بقاع

الأرض. وفريق منها ما زال في حالة الهجرة عن الذات والتفتيش عن الهوية.

إن حدود المكان في الذاكرة الشعبية عند الجماعات المارونية مشوشة وغير واضحة. فهي تتراوح بين حدود لبنان الكبير وحدود لبنان الصغير والمتصرفية والقائمقامية النصرانية، وتضيق أحياناً لتقتصر على حدود السيطرة السياسية العسكرية، وتتوسّع لتصبح حدودُ المارونية جزءاً من الغرب، بينما في الواقع الحدود السياسية للمكان هي حدود كل الجمهورية اللبنانية من الجنوب إلى الشمال لتشمل كلّ ذرّة من تراب الوطن وكلّ فرد من أبنائه دون تخلٍّ أو إلغاء. كما أن حدود المكان الحضارية هي حدود المشرق العربي حيث نشأت المارونية في رحابه وتطوّرت بين جماعاته وأمصاره، ومصيرها مرتبط بمصير أبنائه.

ازدهرت المارونية عندما حملها فريق من أبنائها رسالة حضارة لجميع سكّان المكان الذي وجدت واستمرّت فيه. وانعزلت المارونية عندما توسّلها فريق من أبنائها كأداة للسلطة والهيمنة السياسية فدمّرت المكان على نفسها وعلى من فيه.

يُستدَلّ على هذا التناقض بين التيارات المارونية المختلفة، من التعارض القائم أساساً بين القيم التي جسّدها مار مارون وسلوك بعض الجماعات المارونية.

اتّخذت الطائفة المارونية الناسك مارون شفيعاً وأباً روحياً لها، وكان رمزاً لتيّار التنسّك المشرقي الأنطاكي الذي عبّر عن قيم تمثّل ذروة التطرّف في ممارسة الروحانيات ومحبّة الغير والتقشف

وقهر الذات من أجل خلاص الآخرين.

وعلى الرغم من هذه المُثل المارونية العريقة والأصيلة، نهجت بعض الجماعات المارونية سلوكاً مغايراً يمثّل قمّة المغالاة الأنانية لتحقيق مكاسب مادية ومغانم خاصّة، فعملت هذه الجماعات على تحوير القيم المارونية إلى أوهام وأساطير ومخاوف تجعلها بدعة وأداة للهيمنة والتسلّط.

هذا التناقض بين القيم الروحانية الأصيلة والسلوك النفعي التسلّطي، أدّى إلى انقسام الموارنة بين اتجاهات وتيّارات مختلفة متصارعة إلى حدود المجازر الأهلية. تيّار مخلص لأصوله وجذوره وتراثه ويعتبر المارونية رسالة حضارة مشرقية أنطاكية نابعة من أرضه ومحيطه.

وتيّار يستغلّ المارونية من أجل تحقيق مآربه السياسية وأغراضه الفئوية.

يعيش في ذات السواد الأعظم من الموارنة، فلاح قانع عفوي بسيط، متمسّك بأرضه، وبقيم الحرية والكرامة إلى حدّ المبالغة والتطرّف، مما يجعله متنكّراً لكل الحسابات غير عابىء بالتوازنات الواقعية. هذه الوضعيّة سهّلت على فئة من الإكليروس ورجال السياسة الموارنة تغذية أوهام وأساطير ومخاوف، وتحريك الغرائز والحساسيات والوساوس (كما كان يسميها المطران يوسف الدبس) من أجل تكريس سلطتهم التي غالباً ما ارتبطت بمشاريع اللّيْتنة والتغريب والصهينة، وغالباً ما يؤدي المسلك السياسي لهذ الفئة إلى انتحار المشروع والجماعة معاً.

هذه الوضعية بما تحمل من تناقضات وازدواجية وانقسامات أدّت إلى ضياع الماروني في متاهات المشاريع الوهمية والمخططات التي تتنافى مع مصلحته في العيش بأمن وكرامة على أرضه.

إنّ الماروني، ضائع، بين تلك الأوهام والمخاوف والأساطير التي تبثّها فئة منه مسيطرة عليه، وواقع يتطلّب التعامل معه بموضوعية، والتفكير بأموره بعقلانية. لأنّ التشوّهات التي أعملت في ذاكرته جعلته عاجزاً لا يمتلك القدرة الكافية على وعي حضارته، كما أنّ غياب الدولة المدنية الديمقراطية حرمه من القدرة على وعي مصلحته.

يبدأ خروج «الماروني التائه» من مأزقه ومن مأساته عندما يُطلّق فريقٌ من الموارنة منطق التهجير والتوطين ويتصالح مع مكانه ـ أرضه ـ محيطه، ويشعر بعمق وصدق بانتمائه إلى بيئته الحضارية بما فيها من تنوّع وغنى وصعوبات. وتثبت هذه المصالحة بقيام دولة على قاعدة المواطنية لتبني المجتمع المدني الوطني الديمقراطي الذي وحده يضع حدّاً لمسار التهجير والتوطين. وبناء الدولة العادلة والقادرة يحوّل لبنان من ملجأ لجماعات الهجرة والتوطين، إلى وطن ينتمي إليه مواطنون متساوون مخلصون بولائهم وارتباطهم بأرضهم. إنّها دعوة إلى اللبنانيين «من أيّ طائفة كانوا»(*) ليطلّقوا منطق إلغاء الآخر والبدء بمسيرة

(*) التعبير ليوسف بك كرم، راجع نداءه في ٢٠ حزيران ١٨٦٦ ـ سمعان خازن «يوسف بك كرم وداوود باشا»، ص ٢٤٧.

المصالحة مع الذات والآخر.

ويقع على جميع اللبنانيين مسؤولية بناء المستقبل على أرضنا، وفي مكان وجود حضارتنا، لأن الخروج من المكان أو الاعتزال عنه، في جزء منه، هو الضياع الذي يؤدي إلى الفناء.

مشاريع تهجير الموارنة إلى الجزائر

سنة ١٨٤٠ انسحبت جيوش محمد علي من لبنان، واستسلم حليفه الأمير بشير الثاني، فنفاه الإنكليز إلى مالطا، وعُيِّن بشير الثالث أميراً على لبنان. ودخلت البلاد حالةً رهيبةً من الفوضى دامت من ١٨٤٠ إلى ١٨٦٠، شهدت خلالها فتناً دموية عدّة وانتفاضات مختلفة، نتيجة اتّساع نطاق التدخل الأوروبي واحتدام الصراع الفرنسي ـ الانكليزي، وضعف السلطنة العثمانية ومحاولتها المحافظة على مناطق نفوذها.

على أثر فتنة ١٨٤١ تدخّل الباب العالي مباشرةً لاستعادة نفوذه، ونفي الأمير بشير الثالث إلى استامبول، وحول إمارة لبنان إلى ولاية تركية عادية، وعيّن عمر باشا والياً تركيّاً عليها. استاءت أوروبا من هذه الإجراءات، وقامت انتفاضات عدة اضطرّت الباب العالي في ١٨٤٣، بموافقة الدول الأوروبية، إلى تجزئة لبنان إلى قائمقاميتين درزية ومارونية. هذا «الحل الدولي» المزعوم لم يكن سوى «حرب أهلية منظمة» أضرمت نار الفتن الطائفية بين الموارنة والدروز وتخللتها انتفاضات اجتماعية فلاحية. وهذا التداخل الطبقي ـ الطائفي حوّل الانتفاضات الفلاحية باتجاه الفتن الطائفية.

كما أن التناحرات الطائفية الطابع كانت لها أسبابها الاجتماعية السياسية التي حاول الطائفيون طمسها.

وفي أيار (مايو) ١٨٤٥، انفجر الوضع في لبنان مجدّداً، نتيجة لتفاقم الأزمة الإجتماعية بوجهيها: الطائفي (مشكلة المناطق المختلطة) والطبقي (انتفاضة الفلاحين ضد المشايخ)[١].

رافقت هذا الإنفجار مذابح أدّت إلى نزوح فريق من الأهالي إلى المناطق الأكثر أمناً، وأحياناً إلى هجرتهم خارج لبنان. وفي مصر، قدّم فريقٌ من النازحين الموارنة طلباً إلى قنصل فرنسا العام لتأمين سفرهم إلى الجزائر.

وهكذا بدأت «رحلة» مشروع تهجير الموارنة إلى الجزائر والتي استمرّت مدّة طويلة وعلى مراحل مختلفة.

(١) لمزيد من التفاصيل راجع «تاريخ لبنان الحديث» لكمال سليمان الصليبي، الفصل الثاني والثالث والرابع. وأيضاً «الحركات الفلاّحية في لبنان» لسمليا تسكايا، الفصل الثالث والرابع.

١ ـ اقتراح قنصل فرنسا في الاسكندرية

في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٨٤٥ وجّه قنصل فرنسا العام في الاسكندرية إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسي برقيةً تتضمّن طلب المهاجرين اللبنانيين تدعمه الاعتبارات اللازمة لتنفيذ مضمونه. وجاء في هذه البرقية التي تُعتبر المؤشّر الأوّل لمشروع توطين الموارنة في الجزائر:

«لقد توجّه عدد كبير من الموارنة إلى القنصلية العامّة من أجل الحصول على إذن بالعبور إلى الجزائر عارضين أن يكونوا مزارعين أو جنوداً. وإن التعليمات التي أعطتها حكومة الملك إلى وكيلها في مصر تتعارض ومنح هؤلاء الموارنة الإذن بالانتقال في بواخر الدولة، كما جاء في طلبهم، لكنني أعتقد أنّ من واجبي طرح هذه المسألة أمام سعادتكم وأمام سعادة وزير الحرب، رئيس المجلس.

ألا يمكن أن يصبح هؤلاء الموارنة عناصر جيّدة في مسألة استعمارنا لأفريقيا وهم الذين، إذا ما مُنحوا الإذن بالإنتقال إلى الجزائر، سيلحقهم عدد كبير من مواطنيهم الذين تعمل القلاقل في لبنان على طردهم من بلدهم؟ إنهم مسيحيّون بالولادة، وقد أثبتوا

أكثـر من مـرّة إلى أي حـد يتمسّكـون بـدينهم. وسيتمكن هؤلاء المسيحيون العرب من ممارسة تأثير بالغٍ على السكـان الجزائـريين حيث سيجـدون أنفسهم على اتصـال بهم. من جهـة أخرى، بمـا أنّهم جميعـاً يعـرفـون زراعـة التّوت وتـربيـة دود الحـريـر، فـإنهم يستطيعون أيضاً، في هذا المجـال أن يقدّمـوا خدمـات إلى الإدارة الجزائرية.

أرجـو سعـادتكم أن تتفضّلوا بـإجـابتي عن هــذا الجـزء من برقيتي في أسرع وقت ممكن»(*).

وفي ٣٠ أيلول (سبتمبر) نقل وزيـر الشؤون الخارجيـة اقتراح قنصل الإسكندرية إلى زميله وزير الحربيـة الـذي أحالـه بدوره على كبـار موظفي الـوزارة لدرسـه، فاستقبله هؤلاء ببـرودة، مختصـرين رأيهم في مذكّرة وجهها المدير مستشار الدولة وتتضمّن الملاحظات الـواجبـة لـرفض هـذا الإقتـراح ومنهـا: «إنّ مسيحيّي لبنـان ليسـوا محاربين»، بل على العكس، «إنهم يـرزحون تحت سيـطرة مطلقـة لإكليـروس قليـل الأخـلاق، غيـور على سلطتـه، يعتمـد على الدسائس».

وتلفت المـذكّرةُ الـدولـة الفـرنسيـة إلى المصـاريف التي ستتكبّدها من جرّاء هذا المشـروع، لأنه يتـوجّب عليها، ليس فقط تأمين انتقال الـلاجئين الموارنـة إلى الجزائـر، «بل عليهـا أيضاً أن

(*) معظم الرسائل الدبلوماسية المذكورة في هذه الدراسة تعود إلى أرشيف الحكومة العامة للجزائر ـ سلسلة O استعمار c ملف رقم ٢، وقد نشر جورج إيفر قسماً منها في «المجلة الأفريقية» ج ٦١ عدد ٣٠٤ ـ ٣٠٥ سنة ١٩٢٠. والرسائل التي سنذكرها لاحقا من دون ذكر مراجعها مأخوذة من هذا الملف.

تقـدّم الـلازم لعملهم الـزراعي وأن تـزوّدهم حتى بـالغـذاء لـوقت طويل».

وتحـذّر المـذكـرة من احتمـال أن «يستفيق في قلوبهم حبّ الوطن والحنين إليه لتعلّق الجبليين بالأرض التي شهدت ولادتهم»، ممـا سيـدفعهم، في حـال عـدم تحقيق أحـلامهم وآمـالهم في الجزائر، «إلى الرجوع إلى وطنهم».

وختمت المذكرة ملاحظاتهـا بإعـطاء أهمية أكثـر للدور الذي يمكن أن يلعبـه الموارنـة في الشرق خـدمةً للمصـالـح الفـرنسيـة: «يشكّل الموارنة في سوريـا جماعـةً متماسكـةً، بواسـطتهم تمارس الدبلوماسية الفرنسية تأثيراً سهلاً في شؤون الشـرق... أنهم ركيزة رئيسّيـة في كـلّ تـدخّـل فـرنسي في حـال تفكّك الإمبـراطـوريـة العثمـانية. فـإنهم يمثّلون إذن، بالنسبة إلينـا في سـوريـا، فـائـدةً تستحق الإعتبار، بينما يصبحون أكثر ضـرراً علينا في حـال توزّعـوا مجموعات كثيرةً في أماكن عدّة من الجزائر».

رُفِعت هـذه المـذكـرة إلى وزيـر الحـربيـة المـاريشـال سـولت (Soult) ولم يكن مقتنعاً بحجج مرؤوسيـه، فكتب في ٢٩ تشرين الأول (اكتوبر) ملاحـظة ذيَّل بهـا المذكـرة، جاء فيهـا: «إنّ الاعتبارات الواردة في هـذه المذكـرة واهية، بـل سطحيـة»، واعتبر «أن نقص فـرص العمل والإنفـاق غير الملحـوظ الـذي سينتـج في موازنة الحرب هما السببان الحقيقيان. ومن المناسب قبل كل شيء استشارة الحاكم العـام للجزائـر ومديـر الداخليـة. لذلـك يجب أن يكونا على علم خـطّي بالنتيجـة مع الـطلب منهما مـراجعة مـطران الجزائر العاصمة في هذا الخصوص».

وفي ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٤٥ وجّه وزير الحربية رسالة إلى حاكم الجزائر بوجو (Bugeaud) يعبّر فيها عن ضرورة إزالة المحاذير أمام تنفيذ مشروع الهجرة وتأمين المبالغ المالية اللازمة بإضافة اعتمادات يقرّها مجلسا الشيوخ والنواب. وجاء في الرسالة: «إنّ إقامة هؤلاء اللاجئين في الجزائر يمكن أن تثير اعتراضات حكومة أهل البلاد. وهل من الممكن تجنب هذه المحاذير بتبنّي أحكام خاصة وباختيار الأماكن الصائبة حيث يمكن أن ندبّر أمرهم؟ أودّ الحصول على رأيكم في شأن هذه المسألة المهمة قبل أن أنفّذ مشروع الهجرة هذا. إنّ نقل هؤلاء الموارنة وإقامتهم في الجزائر يحتّمان نفقات لم تُلحظ في الموازنة. لكنني لا أشكّ في أن مجلسَي الشيوخ والنّواب لن يستقبلا بالموافقة الإقتراحات التي سوف أطرحها أمامهما في هذا الشأن، إذا كان لا بدّ لمستعمرتنا من أن تستمدّ من هؤلاء الموارنة فوائد عظيمة».

الجواب الذي أرسله بوجو في أول كانون الأول (ديسمبر) لم يكن مشجعاً، وقد جاءت في رسالته إلى وزير الحربية مجموعة من الشروط: «إذا وجد الموارنة المزمع إدخالهم إلى الجزائر عائلات وإذا وصلوا جماعات منظمة تنظيماً حسناً وملكوا الموارد من معدات زراعية ومواشٍ مما يمكن تحويله إلى عملة عند وصولهم، لمساعدتهم على الاقامة في الجزائر، فإنني أوافق على الاستفادة من حسن استعدادهم كما أوافق على نقلهم. وأما إذا كانوا بؤساء وانبغى أن تسد الحكومة ليس نفقات سفرهم فحسب، بل أن تسد أيضاً نفقات إقامتهم في الأرض الأفريقية فإنني اعتقد أن ثمة عملاً أفضل نقوم به».

إنّ حالة الفقر والبؤس التي كان يعيش فيها اللاجئون الموارنة اضطُرتهم إلى العيش من الهبات والمساعدات التي كانت تقدّمها إليهم الإدارة، وحالة الفقر هذه دفعت الحاكم العام للجزائر إلى رفض المشروع تجنّباً لتحمّل الأعباء المترتّبة على مساعدة هؤلاء المساكين.

على رغم العطف الذي يُكنّه وزير الحربية سولت نحو مشروع تهجير الموارنة إلى الجزائر، فإن المعارضة التي لقيها المشروع من حاكم الجزائر القوي جعلته يصرف النظر عنه ويتفادى دخول صراع مع زملائه. عندئذ أبلغ زميله وزير الخارجية أن «لا مجال في الوقت الحاضر» لتنفيذ المشروع. وفي رسالة طويلة كتبها في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٨٤٦ إستند إلى الحجج التي قدّمها كبار موظفي مكاتبه والتي مرّ ذكرها سابقاً، هذه الحجج التي كان وصفها قبل شهرين بأنها «واهية لا بل سطحية»، وأضاف إليها ملاحظات بوجو التي أوردناها آنفاً، وخلص إلى القول: «وتدفعني هذه الأسباب كلها إلى الاعتقاد بأن ما من شيء يدعو في الوقت الحاضر إلى استجابة اقتراح السيد قنصل فرنسا العام في مصر. وفي هذا الصدد فإن ظروفاً جديدة تحدث في الجزائر يمكنها وحدها ربما تغيير رأيي فيما بعد.

آمل أنك ستفكر معي بأن مساعدة من يشاء من اللاجئين الموارنة الذين يودون الهرب من بلادهم لهي مما تقتضيه الإنسانية وكل سياسة حكيمة؛ إلا أن مصلحتنا تمنعنا بالطبع من تشجيع الهجرات الكبيرة أو التسبب بها والتي تكون ذات فائدة مشكوك

فيها في الجزائر وتؤذي نفوذنا السياسي في الشرق»(*).

وهكذا انتهت المحاولة الأولى لتهجير الموارنة إلى الجزائر والتي ابتدأت في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٨٤٥ بطلب من بعض اللاجئين الموارنة في مصر الذين رغبوا، هرباً من الوضع المأساوي في بلادهم، في اللجوء ولو مؤقتاً إلى الجزائر طلباً للأمان. وأثار هذا الطلب، كما مرّ معنا، ضجة في أوساط الدوائر الفرنسية بعدما حظي بعطف وزير الحرب، إلا أنّ المسؤولين الفرنسيين، بعد التشاور فيما بينهم، حسموا الموقف برفض مساعدة هؤلاء اللاجئين الموارنة خوفاً من دفع بعض المصاريف التي لم تلحظها الموازنة الفرنسية، ولأنّ المصلحة الفرنسية تقضي بإبقاء الموارنة في الشرق كتلةً موحّدةً في خدمة نفوذها، وخصوصاً أن وضع فرنسا في الجزائر كان في تحسّنٍ مستمر ولم تكن في حاجة إلى وجود موارنة يثيرون لها المشاكل والحساسيات إضافة إلى الخسائر المادية المفروضة على الخزانة الفرنسية لمساعدتهم.

لقد شجّع الوضع المأساوي العام في لبنان على طلب تهجير الموارنة، فهل كان الوضع العام في الجزائر مؤاتياً لتوطينهم؟

فما هي الحالة التي كانت قد وصلت إليها فرنسا في الجزائر؟.

في العام ١٨٤٤ خاض الماريشال بوجو حرباً ضروساً ضد الثورة الجزائرية أجبرت عبد القادر الجزائري على الهرب مع جماعة من زملائه إلى مراكش. وشنّت فرنسا حرباً ضد مراكش

(*) راجع النص الحرفي لهذه الرسالة في الوثائق، الصفحة ٨٣.

انتهت بتوقيع صلح طنجة في ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٨٤٤ والذي قضى بسحب جيوش فرنسا من المغرب في مقابل عدم مساعدة الثوار الجزائريين واعتبار عبد القادر الجزائري خارجاً على القانون. فتابع عبد القادر ثورته وهو مشرّد في الصحراء. وأدّى نهب الأراضي إلى تفجير انتفاضة شعبية في ١٨٤٥. ولكنّ الفرنسيين ضاعفوا عدد جنودهم ومارسوا أسوأ أنواع الاضطهاد والعنف، وأصدروا في ٣١ تموز (يوليو) ١٨٤٥ مرسوماً يقضي بمصادرة الأراضي بسبب «التواطؤ مع الأعداء». أدّت هذه الإجراءات إلى تقلّص الثورة وتراجع عبد القادر إلى الواحات الصحراوية حيث واصل حرب الأنصار إلى أن تمكّن الفرنسيون من أسره وإرساله إلى فرنسا في نهاية ١٨٤٧.

إنّ الجزائر في الفترة التي طُرح فيها مشروع توطين الموارنة في الجزائر، أيلول (سبتمبر) ١٨٤٥ ـ كانون الثاني (يناير) ١٨٤٦، كانت تشهد تصفية ثورتها وتركيز فرنسا نفوذها بتكثيف جيشها النظامي بعيداً عن إثارة المشاكل الجانبية مع الأهالي. وهذه الحالة التي تسلح بها معارضو المشروع تذرّع بها أيضاً وزير الحربية، وانتظر تغييرها حتى يدعم رأيه في تهجير الموارنة، قال: «وفي هذا الصدد فإن ظروفاً جديدةً تحدث في الجزائر يمكنها وحدها ربما تغيير رأيي فيما بعد». وبكلام أوضح فكأنه يقول لسنا في حاجة إلى الموارنة الآن في الجزائر وعندما نضطر إلى ذلك فنستفيد منهم.

ماذا عن الحالة في لبنان إبّان الفترة نفسها؟ بعدما انفجر الوضع في تموز (يوليو) ١٨٤٥ وأدّى إلى التهجير سرعان ما

استتبّت الحالة وأجريت بعض الإصلاحات والتعديلات التي عرف لبنان من بعدها هدنةً استفاد منها المهاجرون والنازحون للعودة إلى مناطقهم، فحُلّت مسألة اللاجئين ولو إلى حين.

وقد عرفت هذه الترتيبات بنظام شكيب أفندي الذي بُدىء العمل به في ٢٩ تشرين الأول (اكتوبر) من العام ١٨٤٥.

٢ ـ مشروع بوديكور

ما كاد يُسدل الستار على المشهد الأول حتى أُعيد طرح موضوع هجرة الموارنة مجدّداً. فلم تُعط الإصلاحات الإدارية التي أجراها الباب العالي بضغط من القوى الكبرى النتائج المرجوّة منها. فبقيت الفتن والإنتفاضات الداخلية والتنكيل العثماني والتدخل الأوروبي... واستمرّ الرحيل.

حالة لبنان هذه كانت تثير الرأي العام الفرنسي الذي قدّم حلولاً عدة منها اقتراح طرحه بوديكور (Baudicour) وهو كاتب سياسي معروف، وقد عمل على تنفيذه بشتّى الوسائل وتابعه مع مختلف الجهات المختصّة. فطلب من الحكومة الفرنسية أن «تجمع الأمّة المارونية في الجزائر» لأنه حسب رأيه، إذا لم تتمكن فرنسا من نجدتهم وهم «جزء من الأمة الفرنسية في الشرق»، فعلى الأقل يتوجب عليها أن تقدم «الملجأ للثوار المغلوبين»[٣]. إضافة إلى الاعتبارات الإنسانية والوطنية، اعتبر بوديكور أنّ «إدخال العنصر المسيحي الأكثر ملاءمة لعادات البلد» إلى أفريقيا أمر مفيد من أجل الوقوف في وجه العنصر اليهودي والعنصر الإسلامي.

(٣) «إستعمار الجزائر»، بوديكور، ص ٢٣٤.

بدأت مساعي بوديكور في العام ١٨٤٧، ويومها طلب من وزير الحربية أن يقيم الموارنة في الجزائر على أن يتم نقلهم بواسطة سفن الدولة التي كانت تنقل الحجّاج إلى مكّة. لكنّ الوزير الحريص على عدم إثارة الباب العالي، فضّل عدم البدء بعملٍ كهذا، لكنه وعد، بواسطة السيد دو كارني (de Carné) مدير القنصليات أن يساعد على تسهيل التوطين الماروني في الجزائر إذا ما ارتأى الحاكم العام أنّ هذا التوطين مفيد في المستعمرة(٤).

وخلَفَ الدوق دومال (Duc d'Aumale) الماريشال بوجو. وكان الحاكم العام الجديد للجزائر أكثر ميلاً إلى الموارنة من سلفه، إذ أعلن أنّه مستعد لأن يقوم بتجربة من خلال استقبال مئةٍ أو مئةٍ وخمسين عائلة مارونية على أن تتسلم أراضي وبذوراً وأدوات زراعية مع ثيرانٍ للفلاحة وأسلحة. وكان يتمنّى أن تضمّ كلّ عائلة بين أعضائها «رجالاً كثيرين أشدّاء قادرين على استعمال البندقية». وكان يحلم بتنظيم هؤلاء المستوطنين الجدد في غوم(*).

ويؤكّد اوكابيتان (Aucapitaine): «كان الدوق دومال يأمل في أن يجد في المسيحيين العرب نواةً لفيلق خيّالةٍ من أجل مناهضة

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٣٩.

(*) غوم: «فصيل من الرجال المسلحين تنشئه القبائل العربية في أفريقيا الشمالية. (قاموس المنهل)؛ ولعله لفظ حرفي لكلمة «قوم» العربية، باللهجه القبلية حيث تلفظ القاف جيماً مصرية: قوم، كوم، غوم (المؤلف).

المسلمين العرب، هذه النّواة تعرف تكتيكهم الذي كنّا نجهله آنذاك»(٥).

وفي ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٤٧ وجّه حاكم الجزائر إلى وزير الحربية رسالةً جاء فيها:

«... والجبليون اللبنانيون يقدمون عنصراً ملؤه الحيوية والفاعلية لاستعمارنا في الجزائر لكونهم أناساً أشداء جلودين وقانعين ومجبولين على مناخ الشرق. كذلك فإنهم سيتغلبون تغلباً أسهل من تغلب السكان الأوروبيين على صعوبات المناخ وسيتحملون أكثر منهم مشاق العمل في حقول الجزائر وهم العرب بالدم والعادات واللغة».

واعتبر أن الموارنة سيصبحون «مدافعين متحمسين عن علمنا في أثناء الحرب، وربما سيصبحون أيضاً مبشرين ناجحين للأفكار المسيحيّة في زمن السلم». ورأى فيهم «ضمانة كبرى... وأقوى بكثير من أي ضمانة يستطيع أن يقدمها المهاجرون من مختلف أمم أوروبا والذين يكثر عددهم الآن».

واقترح على وزير الحربية درس هذا الموضوع مع وزيري الشؤون الخارجية والبحرية. وتسهيلاً لتنفيذ المشروع «فسيسمح المستوطنين السوريين الحصول عند وصولهم على الأشياء التالية: عُدد العسكرة، أراض تناسب حاجاتهم بحيث تحصل كل عائلة على ما بين عشرة وعشرين هكتاراً بحسب المناطق، أدوات زراعية، بذور، ثيران للفلاحة، حصص من الطحين والأرز لمدة

(٥) القبائل واستعمار الجزائر، أوكابيتان، ص ٦٧.

ثلاثة أشهر، أسلحة، مواد للبناء توزع في بعض النقاط بنسبة محدودة جداً. ومقابل هذه المنافع فإن الحكومة ستوجب على كل عائلة قُبلت لكي تستفيد من مساعداتها أن تقدم رجلاً أو عدة رجال أقوياء وقادرين على استعمال البندقية...»(*).

ما إن وصلت رسالة الحاكم العام إلى وزارة الحربية حتى تناقلتها المكاتب وذيّلتها بملاحظات نقدية، وخصوصاً أن الحكومة وفريقاً من الرأي العام في ذلك الوقت كانا مُعاديين لكل من يطالب بإدخال أناس جدد إلى أفريقيا. وقد ارتأى البعض «أنّ اتصال مسيحيين ومسلمين في البلد ذاته، هو أمر خطير». وذكّرت مكاتب وزارة الحربية برأي بوجو المعارض للتوطين. ولمّحت إلى أنّ الموارنة الذين دخلوا الجزائر في ١٨٤٦ كان يجب إعادتهم إلى وطنهم. كما أثارت أيضاً عدم كفاية الإعتمادات المخصصة للإستعمار.

في هذه الأثناء، تفد صبر الدوق دومال، فطلب في ٢٢ شباط (فبراير) ١٨٤٨ جواباً جازماً عن اقتراحاته وكتب يقول أنه سيضع «شرطاً على العائلات التي تودّ الإقامة، وهو أن تدفع هذه العائلات دفعةً سابقة للدولة من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ فرنك تستعمل لإقامة المستوطنين ولتأمين اللوازم».

وقبل أن يحصل على الجواب طرأت اضطرابات في فرنسا أدت إلى تغييرات حكومية أجبرت الدوق دومال على مغادرة الجزائر وأنْسَته الموارنة مؤقتاً. أما لويس دو بوديكور الذي كان وراء

(*) راجع النص الحرفي لهذه الرسالة في الوثائق الصفحة ٨٨.

تحريض حاكم الجزائر، فإنه لم ييأس، ووجّه في ٢٤ آذار (مارس) ١٨٤٨ رسالة إلى وزيرالخارجية الجديد السيد دو لامرتين عرض له فيها مساعيه السابقة لإقامة مستعمرات مارونية في الجزائر. وبما أن هذا المشروع قد تعثّر، فقد اقترح مشروعاً جديداً من دون أيّ تكاليف يمكنه ـ على حدّ تعبيره ـ من «استعمال الموارنة الذين يفتشون عن ملجأ على نحو أفضل». وذلك يقضي بإنشاء شركة تجارية تقيم على حسابها عائلات مارونية في المواقع الفرنسية المتقدمة وفي مدن الداخل التي لم تدخلها الجيوش الفرنسية بعد. وبهذه الطريقة تنشأ شبكة واسعة في مختلف المناطق الجزائرية من تجار عملاء أوفياء ومخلصين لفرنسا ووسطاء مفيدين في الوقت نفسه لكل علاقات فرنسا مع الأهالي(*).

رحّبت الحكومة بهذا المشروع، كما يقول بوديكور، ووعدت بدعمه. ولأنّه بحاجة إلى رجل ماروني يكون على رأس هذه العملية المهمة، فقد توجّه بوديكور إلى مرسيليا حيث وقع اختياره على مرعي الدحداح(**) لكونه محترماً في الوسط الماروني، وبسبب وضعه التجاري ووفائه لفرنسا. ويقول بوديكور أنه توصل إلى الاتفاق مع مرعي الدحداح حيث عرض عليه الدحداح الذهاب معاً إلى الجزائر العاصمة وإبقاء صهره وأحد أبنائه هناك لإدارة المركز الرئيسي للعمليات. ويذكر بوديكور أنه خلال زيارته للبابا

(*) راجع نص رسالة بوديكور إلى وزير الخارجية في الوثائق الصفحة ٩١.

(**) كان الشيخ مرعي الدحداح مستشاراً للأمير عباس شهاب الذي تولى إدارة الجبل لمدة قصيرة (المراسلات الدبلوماسية، عادل اسماعيل، ج ٩ ص ٢٤٣ ـ ٢٤٧).

بيوس التاسع للحصول على بركته «شجّعني بقوة، ولإعطائي الثقة سجّل لنفسه عشر حصص من ألف فرنك في «شركة أفريقيا والشرق»»، وهي شركة تعمل على دعم استعمار المسيحيين في أفريقيا وتوطين الموارنة.

وينهي رسالته بالطلب من الوزير دعم مشروعه[٦].

وكان بوديكور سجّل في مرسيليا في ٢٢ شباط (فبراير) ١٨٤٨ «شركة أفريقيا والشرق»، وهي مؤسسة شراكة ما بين السيد لويس جوزيف كوليت دو بوديكور المالك المقيم في الجزائر المدينة شارع ديسلي وكل الأشخاص الذين يوافقون على «الهيكلية الحالية».

يحدّد البند الثالث هدف الشركة الذي قوامه «توظيفات عقارية في أفريقيا وتنمية الأراضي التي مُنحت أو أي نوع آخر من الإلتزامات من أجل دعم استعمار المسيحيين. وعمليات تجارية بين المسيحيين والمسلمين في الجزائر وفي حوض المتوسّط»[٧].

ولتدعيم الإستعمار الفرنسي في الجزائر اتخذت الجمعية الوطنية في ١٩ أيلول (سبتمبر) و١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٤٨ مجموعة قوانين من أجل «إنشاء قرى زراعية يسكنها باريسيون»؛ ولكن هذه القرارات لم تنفذ كما يجب، فظلّ بعض المستوطنات

---

(٦) المراسلات الدبلوماسية، عادل إسماعيل، ج ٩ ص ٢٦٨.

(٧) المرجع نفسه ص ٢٧٢، يتضمن كامل بنود الشركة. راجع الوثائق الصفحة ١٠٤.

خالياً، فطرح عندئذٍ بعض ممثلي الشعب قضية الموارنة[٨] على بساط البحث.

وفي ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٤٨ وجّه قنصل فرنسا العام في بيروت رسالةً إلى وزير الخارجية يقول فيها أن «تمنح الجمهورية الفرنسية الموارنة في إحدى مقاطعات الجزائر ما رفض الباب العالي منذ زمن طويل إعطاءهم إيّاه في لبنان»[٩]، وهو يقصد الحكم الذاتي.

وانتهازاً منه للمناسبة التي أظهرت إمكان الرجوع إلى تدبيره القديم، وجّه بوديكور مذكّرةً إلى وزير الحربية في ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٨٤٩ عنوانها «اقتراح بوضع سكان موارنة في الجزائر» حيث عرض المنافع التي تقدمها الهجرة اللبنانية على الصُّعُد الزراعية والإقتصادية والسياسية. ومن الحجج التي يقدّمها: «تَمَاثُل المناخ بين سوريا وأفريقيا»، وهو عامل يفرض ضرورة السعي «من أجل أن نكمّل أرضنا الفرنسية بالأرض الأفريقية. وأن نؤمّن خصوصاً في الجزائر، المنتوجات التي نستوردها من الخارج».

ويؤكد بوديكور في ما خص تكاليف المشروع «أنّ هذه المصاريف ستكون، نظراً إلى قناعة الموارنة، أقلّ بكثير من تلك التي صرفناها لإقامة المستوطنين الأوروبيين»، ولن يترتّب على الحكومة «سوى نقل المهاجرين من سوريا إلى أفريقيا». ومن أجل الإبقاء على التلاحم وحسن السلوك بين الموارنة يقترح بوديكور «أن ندعهم تحت نفوذ الإكليروس الرهباني صاحب القدرة

---

(٨) استعمار الجزائر، بوديكور، ص ٢٣٩.

(٩) راجع النص الكامل في الوثائق الصفحة ٩٦.

والسيطرة في لبنان»، ودعا إلى تأسيس دير للرهبان إلى جانب مواطنيهم ليساهموا «في تعمير المستعمرات»، وخصوصاً أنّ الرهبان مهرة في هذا المجال. تسلّم هذه المهمّة إلى رهبان يستقدمون خصيصاً لهذا العمل، لأنّ حضور كهنة غير ملتزمين بالبتولية يغيظ الإكليروس الفرنسي ويثير صعوبات مع السلطات الكنسية لأنّ زواج الكاهن في الغرب غير مسموح به. وتوقع بوديكور أن تتجاوز أعمال الرهبان الخدمات الرعوية وأن يكون لهم تأثيرهم على السكان المسلمين الذين يفهمون لغتهم. وبذلك استبق الدور الذي سوف يلعبه الرهبان البيض بعد عشرين سنة.

وتنتقل المذكّرة إلى دور الموارنة كتجّار، داعيةً إلى «تكوين شبكة من مسيحيّي اللغة العربية» قادرة على أن تحلّ «محل اليهود الوسطاء الإلزاميين بين الأوروبيين والسكان المحليين الذين يحتقرونهم». ولأنّ الموارنة هم من أصل طائفي واحد فسيشكلون فيما بينهم نوعاً من «الإتحاد التجاري» الذي يسهّل عملياتهم ويسمح لهم بتحمّل «المنافسة الإسرائيلية التي يجهد الفرنسيون في سبيل مواجهتها».

ويؤكد بوديكور أنّ فرنسا «لا يمكنها مطلقاً الاعتماد على عرفان جميل اليهود ولئن كانت هي التي خلّصتهم من الحالة المهينة حيث أبقاهم الأتراك. إذ أنّ الهمّ الخاص بمصالحهم النقدية يوجّه عواطفهم نحو الأمة التي يقيمون معها علاقات أكثر، أي إنكلترا». ويخلص بوديكور إلى اعتبار الموارنة «الذين أعطانا إيّاهم القديس لويس في عمق المشرق» أوفياء أكثر من «مواطنينا اليهود» لأنّ معظم هؤلاء عملاء لإنكترا.

ومن الفوائد التي سيجنيها الموارنة نتيجة إقامتهم في الجزائر واحتكاكهم بالمستوطنين الأوروبيين فإنما هو اعتيادهم الحياة الحديثة، مما سينعكس بدوره على «علاقاتهم مع مواطنيهم الذين بقوا في سوريا. وهذا يؤدي إلى تخلّي هؤلاء عن التنظيم الإقطاعي القائم منذ أيام الصليبيين واعتماد المؤسسات الأكثر ملاءمة للحضارة الغربية. وسوف يستفيد النفوذ الفرنسي من هذا التحول الذي سيضع الموارنة الذين نحميهم في الصف الأول من الأمم المتمدنة».

ويوضّح بوديكور أنّ مشروعه لا يقضي بنقل كل الموارنة إلى الجزائر لاضعاف بالتالي موقف فرنسا في الشرق، بل هو يكتفي «بإقامة بضعة آلاف من الموارنة في الجزائر، لأن هجرة محدودة كهذه لا تعرّض النفوذ الفرنسي للأذيّة».

... وبقي اقتراح بوديكور مدةً طويلةً بلا جواب. وأحيل على الحاكم العام في الجزائر. وحتى نهاية ١٨٥٠ لم يكن أبدى رأيه فيه لأنّه «طَرْحٌ في غير وقته». أما مكاتب باريس فظلّت على رأيها على رغم تبدّل الحكومات في فرنسا سواء خلال حكم الجمهورية الثانية أو خلال ملكيّة تموز.

وفي ٧ آذار (مارس) ١٨٥٠ تسلّم المكتب الأول في إدارة شؤون الجزائر مذكّرة من فهيم شدياق يطلب فيها تسهيلات من أجل التوطين في الجزائر، فعلّق عليها رئيس المكتب برسالة موجّهة إلى وزير الحربية جاء فيها: «إنّ تأسيس مستعمرات زراعية يمتصّ مبالغ طائلة. . فلا يمكن في هذه الحال منح الأجانب ما نحجبه حتى عن الفرنسيين». كانت هذه المذكّرة تأكيداً جديداً

على استمرار سياسة مكاتب فرنسا الرافضة لمشروع توطين الموارنة في الجزائر.

ولكن بعد ستة أشهر تغيّر رأي المكاتب تغيراً تاماً. ففي ٢٠/٤/١٨٥٠ أوكِلت إدارة شؤون الجزائر إلى الجنرال دوماس (Daumas) الذي لم يكن يشاطر سلفه تحفّظاته في ما يخص الموارنة، وكان إيجابياً بالنسبة إلى الإقتراح الذي تلقّاه من الأب عازار بالنسبة إلى توطين الموارنة في الجزائر.

٣ ـ مشروع الأب عازار

يملك الفصل الثالث أهمية خاصة لتشارك بعض رجال الأعمال ورجال الدين من الطائفة المارونية في هذا المشروع ولدورهم فيه. فقد جاء الإقتراح هذه المرّة من الأب جان عازار الوكيل العام لمطران صيدا آنذاك ومندوب البطريرك الماروني الذي أوفده سنة ١٨٤٤ بموافقة بعض الزعماء الموارنة إلى أوروبا لعرض وجهة نظرهم. وقام الأب عازار بحملة واسعة في هذا المجال وكتب كتاباً بعنوان «الموارنة حسب المخطوطات العربية».

اقتراح الأب عازار شبيه بمشروع بوديكور لكنه أكثر دقةً في التفاصيل وفي عرض وسائل التنفيذ. وقد وجّه رسالته إلى وزير الحربية من باريس في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٨٥٠.

استهلّ الأب عازار مذكّرته بتأكيد مسؤوليته الدينية وبكونه مكلفاً «بكامل سلطات بطريرك أنطاكية الماروني»، ممّا يوحي بأن اقتراحه لم يكن له طابع شخصي، كما لم يتوفر لنا التأكيد بأن البطريرك كلّفه فعلاً رفع هذا الإقتراح. ويشير إلى أنه قد «.. سبق أن تكرر البحث في مسألة إقامة مستعمرات مارونية في الممتلكات الفرنسية في شمال أفريقيا»، مما يدل على أن الأب عازار كان

مطلعاً على الاقتراحات السابقة التي طرحت في مراحل مختلفة في شأن الموضوع نفسه.

ثم يبدأ الأب عازار بشرح فوائد المشروع من وجهة نظر الموارنة، فيعتبر أنّ هؤلاء يعيشون تحت رحمة الدروز الذين يحصلون على دعم الوالي وإنكلترا، بينما لم يعد دعم فرنسا لهم كافياً، لذلك فعلى الحكومة الفرنسية «أن تقدم للسكان الموارنة الذين عزموا على مغادرة ديارهم ملجأ في أراضيها في الجزائر...».

ويعدّد الأب عازار بعض المنافع التي ستجنيها الجزائر نفسها من المشروع؛ ومنها أن الموارنة سيقومون بدور الوسيط بين الفرنسيين والجزائريين، فالتقاليد والعادات غير مختلفة، ثم أن الجزائر ستصبح قادرة على انتاج أنواع من الزراعات تفتقر إليها الأسواق الأوروبية. وبما أن تنظيم الموارنة هو نوع من التنظيم الاقطاعي فإن «الحكومة المحلية ستجد فيهم كل استعداد للخضوع لسلطتها..» وبما أنهم قد اعتادوا حمل السلاح «فسيكونون حلفاء مخلصين ونافعين للسكان الأوروبيين... وأخيراً فإن ما سيسمح بإقامتهم بتكاليف أقل كثيراً... فإنما هي بساطة عيشهم وتقشفهم وتعودهم المناخ وتقاليدهم».

وينتقل الأب عازار إلى عرض الناحية الماليّة من مشروعه. فيقترح نقل «عشرة من أعيان الموارنة... ويختارون أراضي من تلك التي تستطيع السلطة أن تضعها بتصرفهم...». وهذه الخطوة ضرورية حتى يتمكّنوا من إجراء الحسابات اللازمة بالمنافع «الموعودة للهجرة»، وهي تجربة «لا أرغب في أن تكون...

عقيمة ولا أن تصلح فقط لإثبات امكان الهجرة وفائدتها...». ويقدّم عرضاً بالاعتماد المطلوب من الخزينة الفرنسية، ويحاول بشتى الوسائل خفض قيمته لئلا يرهق وزارة المال ويتعطل المشروع. ويبدو من كلامه أنّه تشاور مع البطريرك الماروني يوسف الخازن ومع بعض زعماء الموارنة بشأن تسهيل الهجرة المارونية فيقول: «وسيحرص البطريرك والرؤساء التابعون لسلطته على أن يكون المهاجرون الأوائل ذوي ثروات متوسطة ومزودين ما أمكنهم من المتاع والأثاث والأدوات الحرفية...» حتى يتمكنوا من تأمين حاجاتهم على نفقتهم، على أن تقدم لهم الدولة الفرنسية «بعض القروض لكي يعيشوا حتى موسم الحصاد». وهو يفضّل عدم البدء بتهجير «المعدمين»، وذلك «صيانة لمصلحة الخزينة الفرنسية نفسها»، لئلا تتحمل النفقات عنهم.

ويؤكد الأب عازار أنّ «الدولة ستنتهي إلى استرداد كل قروضها وما زاد عليها». ولكنه يقول تطبيقاً لما سبق له الكلام عليه إن «خمسمائة فرنك ستكون كافية لكل عائلة تتألف بمعدل من خمسة أشخاص.. وبذلك فإن خمسين ألف فرنك ستكون مبلغاً كافياً لإنجاز الاختبار الأول في إقامة مركزين سكنيين يضم كل منهما خمسين عائلة. فستتمكن بوساطة هذا المبلغ الضئيل نسبياً من أن نقدم عملاً نافعاً جداً».

ويدعو أولاً إلى اختبار الهجرة بنقل ١٠٠ عائلة مارونية، أي حوالى ٥٠٠ شخص، ويتعهّد بأنها هجرة «ستواصل لوحدها دونما حاجة إلى أي مساعدة»، مستنداً إلى مساعدات الفريق الميسور من الموارنة.

ويختم رسالته بتحديد أماكن التوطين «في مقاطعة الجزائر العاصمة على الطريق بين بليدا وميليانا، أو بين ميليانا وشرشل». ويضيف: «... وسيتعهد هؤلاء المستوطنون الجدد ضمان أمن هذه الطريق»(*).

هذا هو حل المسألة اللبنانية الذي قدّمه الأب جان عازار بصفته «وكيل الموارنة». إنّه يقترح نقل أبناء طائفته «بالمونة» من أرضهم في لبنان إلى مستوطنات في الجزائر لخدمة نفوذ فرنسا من دون إرهاق خزانة «الأم الحنون» سوى بتسليفات ستحصل على أكثر منها ربما، من عرق جبين الفلاح الماروني.

ماذا كان رد فعل الأوساط السياسية في باريس على اقتراح الأب عازار؟.

أحيلت الرسالة على «إدارة شؤون الجزائر» التي كان يرئسها الجنرال دوماس، فاستقبل الاقتراحات بالموافقة، ورفع تقريراً إلى وزير الحربية في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٨٥٠ أعدّه رئيس مكتبه السيد تِستو (Testu)، وقد ركّز تقريره على البحث في مواقع المناطق المناسبة للتوطين بعدما فنّد الإعتراضات الموجهة إلى هذا المشروع.

استهلّ تستو تقريره مذكّراً بأنه سبق أن «قدّمت في هذا الموضوع ثلاثة اقتراحات متتالية إلى إدارة الحربية». واستخلص سببين رئيسيّين يؤكّدان ضرورة اهتمام الحكومة بهذا المشروع:

(*) نص الرسالة في الوثائق على الصفحة ١١٥.

الأول وهو أن الموارنة سيقدمون «... لنا... ضمانات كبيرة جداً لاخلاصهم من حيث إيمانهم الديني ومن حيث تعلقهم بفرنسا»، وذلك ما سيجعلهم «... من المدافعين المتحمسين عن علمنا في أثناء الحرب».

أما السبب الثاني فهو أن شدة الموارنة «وصبرهم وقناعتهم وتعودهم مناخات الشرق هي مما سيجعلهم يتغلبون دون عناء على كل الصعوبات التي يواجهها مستوطنونا الأوروبيون في الجزائر...» كما يملك الموارنة «.. أهليتهم الخاصة لكل الزراعات الصناعية التي من مصلحة فرنسا أن تعممها في المستعمرة؛ وهي الزراعات مثل الحرير والقطن والتبغ والزيتون».

ويتكلم التقرير على النفقات الخاصة بنقل المهاجرين والتي تطرق إليها الأب عازار فيقول: «.. فمن الملاحظ ضرورة حسباذ مصروف نقل المهاجرين وزيادته على المبلغ المطلوب لإقامة خمسمائة ماروني والذي مقداره خمسون ألف فرنك. ولكنْ على رغم هذه الزيادة فلن تكون هذه النفقات مقارنة بما سبقها غير عبء خفيف جداً على الخزينة...».

أما عن طريقة التعويض فيعرض التقرير ثلاث وسائل:

١ ـ التسديد الذي يقترحه الأب عازار.

٢ ـ سحب جزء من النفقة من الإعتمادات العادية للإستعمار في موازنة ١٨٥١.

٣ ـ تقديم طلب إعتماد خاص من الجمعية الإشتراعية.

ويشير التقرير في ما خصّ اختيار أماكن السكن، إلى منطقتين:

الأولى ـ وضع الموارنة في بعض القرى المبنية للمستعمرات الزراعية للعام ١٨٤٩ والتي لم تُسكن بعد. لكنّ التقرير يستبعد هذا الحل لأنه «إذا اعطيناهم بيوتاً كلف بناؤها الكثير فأننا سنزيد النفقات المخصصة لتوطينهم بنسب كبيرة جداً؛ ثم أن هذه القرى لا تلبي الشروط الجغرافية...».

الثانية ـ يفضّل التقرير، من الوجهة الصحية والسياسية أن يقيم الموارنة «في منطقة الهضاب على حدود الأراضي التي يحتلّها الجيش»، بعد موافقة الحاكم العام للجزائر.

ثم ينتقل التقرير إلى تفنيد الإعتراضات الثلاثة التي سبق أن وضعتها إدارة شؤون الجزائر في وجه المشروع الأول (العام ١٨٤٥):

١ ـ يؤكّد التقرير أنّ اعتراض عرب الجزائر على الهجرة غير مُبرر وخصوصاً أن السلام «قد تعمم... اليوم وهدأت المستعمرة كلها...». وبالفعل تمكّن الفرنسيون في نهاية ١٨٤٧ من أسْر عبد القادر الجزائري نتيجة لخيانة سلطان مراكش. ومن بعده أصبحت كل البلاد في قبضة الفرنسيين. وقامت انتفاضات عدّة توصّل الفرنسيون إلى قمعها ووضع حدّ لها.

٢ ـ إنّ عادات الموارنة تسهِّل عمل الحكومة التي «ستجدهم على استعداد دائم للخضوع لسلطتها ولاحترام القوانين احتراماً مطلقاً ولتسهيل كل أعمال إدارتهم التسهيل الكبير».

٣ ـ يقلّل التقرير من أهمية ما اتصل «بالمحذور الممكن للإجراء»، ويقترح على وزير الشؤون الخارجية «ضرورة التنسيق

مع الباب العالي العثماني» حول موضوع الهجرة المارونية تفادياً لأي إشكال.

ويختتم التقرير بالقول إن مشروع وكيل عام مطران صيدا «يجب أن يُقابل المقابلة الحسنة»، ويقترح على وزير الحربية إجراء خطوتين عمليتين:

الأولى ـ الطلب إلى وزير الشؤون الخارجية «لاتخاذ الإجراءات الضرورية كيلا يؤدي تنفيذ المشروع إلى نشوء أي صعوبة دبلوماسية». أي الإتصال بالجهات المختصة العثمانية تفادياً لمعارضتها.

الثانية ـ «دعوة الحاكم العام للجزائر إلى تعيين الأماكن التي تناسب أفضل المناسبة توطين الموارنة».

وفي ٣ تشرين الأول (أكتوبر) لخص دوماس التقرير السابق في مذكّرة ثانية موجّهة إلى مجلس الوزراء وطلب «أن تتمّ الموافقة على هذا المشروع والتمس تفويضاً للمباشرة بالإجراءات الضرورية من أجل تأمين تنفيذه».

وتفاعلت المسألة في الأوساط الحكومية الفرنسية. وتّم تبادل رسائل عدّة بين الحاكم العام للجزائر ووزراء الحربية والبحرية والشؤون الخارجية. وفي ١٨ حزيران (يونيو) وضع وزير الحربية دراسة مفصّلة عن تحديد «نقاط الداخل التي يمكن وضع مئة عائلة فيها». فأجابه الحاكم العام في ٢٥ أيلول (سبتمبر) استناداً إلى تقرير شامل وضعه في ٩ أيلول (سبتمبر) الجنرال دو ماكماهون، وهو أحد القادة الفرنسيين المشهورين الذين شاركوا في حملة الجزائر ولعبوا دوراً بارزاً في حملات التنكيل؛ وكان دو ماكماهون

قد تسلم قيادة مقاطعة وهران، ثمّ شغل مركز الحاكم العام للجزائر من ١٨٦٤ إلى ١٨٧٠، وتسلّم مقاليد الجمهورية الفرنسية من ١٨٧٣ إلى ١٨٧٩.
ماذا يقول الجنرال ماكماهون في تقريره؟.

ركّز على الأماكن الجزائرية الصالحة لإقامة الموارنة واختار، طبعاً، المناطق المواجهة لمعاقل الثوار الجزائريين. وبعد اعتقال عبد القادر الجزائري في نهاية ١٨٤٧ أحكم الفرنسيون قبضتهم على البلاد ما عدا واحات الجنوب النائية ومنطقة القبائل الجبلية. لذلك اختار الجنرال ماكماهون وضع «سكان لبنان المسيحيين ذوي العادات الوسيطة بين الأوروبي والعربي في مراكز عسكرية يحسن اختيارها، لأنه يمكن أن يصبحوا المساعد الغالي لنا في أيام الحرب...».

والمكان الذي تتوفّر فيه هذه الشروط هو وادي المقرة بين بلعبّاس وتلمسان، ولهذا المركز أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة. فاحتلال هذه النقطة القائمة على ممرّ القوافل التي تدخل «التل» سيسمح بمراقبة تجمّعات خيّالة الجنوب ومنعها، وخصوصاً أنّ هذه المنطقة ما زالت «خالية من أية حامية عسكرية». ويقترح أن تضع الدولة تحت تصرف الموارنة من ٤٥٠ إلى ٥٠٠ هكتار من الأراضي لإقامة ٦٠ عائلة منهم. أما الأشغال لاستصلاح الأراضي فيقوم بها «المحكومون تأديبياً أو المحكومون عسكرياً أو الموارنة أنفسهم الذين سيقيمون مؤقتاً في الجوار تحت خيمٍ أو تحت بيوت من أغصان الأشجار».

والمكان الثاني الذي اجتاره ماكماهون للموارنة فهو «عين

الحدّ، التي تشكّل أيضاً عقدةً في سبيل الاتصالات التي من المهم تأمين امتلاكها. فهذا المكان بعُزلته وبُعده لا يستقبل أوروبيين، وهو يناسب تماماً سكاناً محاربين آتين من لبنان». ويقترح أن تقدّم الدولة بين ٢٠٠٠ و٢٥٠٠ هكتار لإقامة حوالى ٧٠ عائلة.

ويتابع الجنرال ماكماهون عرض الأماكن الصالحة والمناسبة لاستقبال الهجرة المارونية، ويخلص إلى تأكيد دعمه لهذا المشروع: «سأكون مسروراً جداً باستقبال هذه العائلات المارونية، ويمكنك أن تكون مقتنعاً بكل التفاني الذي نضعه كلّنا لمساعدتهم في الإقامة الحسنة في مقاطعتنا».

إنّ الحماسة في تأييد هذا المشروع لم تكن مقتصرةً على ماكماهون وحده بل شاركه فيها وزراء آخرون مثلما فعل وزير البحرية حين أرسل في ٢٥ أيلول (سبتمبر) رسالةً إلى وزير الحربية يعلن فيها استعداده لتسهيل نقل المهاجرين، ويضع مركباً بخارياً قديماً في تصرّف وزارة الحربية، على أن يتولّى التنفيذ قائد البحرية في طولون الذي سيؤمن إبحار الموارنة من بيروت إلى الجزائر.

أما عن مصاريف النقل فقد تكفّلت وزارة الحرب بتسديد ما اتصل بالمحروقات والغذاء. وأخذت البحريّة على عاتقها مصاريف المنامة. وحسب تقدير وزير البحرية فإن مصاريف السفر الذي سيدوم ١٩ يوماً ستبلغ ٥٠٦٠٠ فرنك لنقل ٥٠٠ مسافر(*).

(*) راجع دراسة اقتراح الأب عازار في دوائر وزارة الحرب الفرنسية في الوثائق الصفحة ١٢١.

ومن أجل تأمين كل التسهيلات لإنجاح إقامة الموارنة في الجزائر، بعث وزير الحربية برسالة إلى وزير الشؤون الخارجية في ١٨ حزيران (يونيو) ١٨٥١، يطلب فيها أن يقوم سفير الجمهورية في الآستانة بالإجراءات الضرورية من أجل الحصول على موافقة السلطان لئلا يضع الباب العالي عقبةً أمام سفر الموارنة كونهم رعايا عثمانيين. ولم يلق هذا الإقتراح آذاناً صاغيةً في القسطنطينية، فردّ وزير الشؤون الخارجية في ٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٥١ على وزير الحربية: «إن ممثلنا السيد دو لا ڤاليت De La Vallette لم يتمكّن من إقناع الوزراء الأتراك بآرائه، هؤلاء الذين كانوا يدعمون الرأي القائل «أنّ دعوةً موجهةً إلى الموارنة مع طلب موافقة السلطات ستثير مطالب تلزم الحكومة بأخذها في الاعتبار وهي تمنع هجرة المسيحيين». وتمسّك وزير الخارجية بالرفض العثماني ليقف في وجه تنفيذ مقترحات الأب عازار التي لقيت الدعم من الحاكم العام للجزائر ومن وزيري الحربية والبحرية.

ورفضت الحكومة الفرنسية أن ترعى الهجرة المارونية رسمياً لئلا تسوء علاقتها مع الآستانة، وفي الوقت نفسه لم توافق على منع اللبنانيين من دخول أفريقيا إذا حاولوا الإقامة فيها. لكنّها تشدّدت في طلب الموارد الكافية منهم لئلا تقع هذه الموارد على عاتق الإدارة. واستقبلت ببرودة بعض الطلبات التي رفعها موارنة يرغبون الإقامة في الجزائر.

عاود الأب عازار تحركه من جديد فور عودته إلى لبنان في العام ١٨٥٤ بعدما طُرد من الأراضي الفرنسية، وأدّعى بأنّه مكلّف «مهمّة

شخصية خاصة» هدفها تجنيد عائلات مارونية ليقودها إلى الجزائر. وعندما علمت الحكومة الفرنسية بتحركاته أكّدت قرارها السابق وأبلغت القنصل العام في بيروت أنها لم تكلّف الأب عازار بالمهمة التي أدّعى تولّيها وطلبت إليه التشدّد في إعطاء جوازات السفر.

٤ ـ الأمير أسد شهاب

وفي ٣ أيار (مايو) ١٨٥٢ بعث دي ليسباردا قنصل فرنسا العام في بيروت إلى المركيز دي تورغو، وزير الخارجية يبلغه ما يلي:

«جاءني رسول الأمير الماروني أسد، من عائلة شهاب، يستوضح في ما إذا كانت الحكومة الفرنسية على استعداد لقبول فلاحين موارنة بصفة مستوطنين في مقاطعة الجزائر، وهو يتولى نقلهم بنفسه إلى أراضينا في شمال أفريقيا، وما هي الشروط التي تفرض عليهم، وكم تبلغ النفقات الأولية التي ستمنح لهم لإقامتهم هناك.

«لما كان يستحيل عليّ إعطاء أيّ جواب للأمير، فإنني أكتفي بنقل اقتراحه لجانبكم، غير أنّني أعتقد أنّ من واجبي لفت نظركم إلى أنّ النفقات التي تستلزمها هذه الهجرة لن تعوّضها فوائد ذات أهمية. فالفلّاح الماروني لا يملك برأيي المؤهلات اللازمة لتحقيق هذه المغامرة.

«في كل حال، سوف أنقل للأمير شهاب الجواب الذي

سوف تتكرّمون بتوجيهه إليّ»[١٠].

وأكدت باريس رفضها مجدّداً لهذا النوع من المشاريع، وانسجاماً مع قراراتِ الحكومة السابقة كتب وزير الحربية إلى وزير الشؤون الخارجية في ١٤ حزيران (يونيو) ١٨٥٢ يقول: «لا يمكن الحكومة أن تسهِّل هجرة الأمير أسد شهاب وبعض العائلات المهيّأة لتلحق به إلى الجزائر وذلك للأسباب التي كانت وراء رفضها طلب مطران صيدون. وإذا أصرّ الأمير أسد على الانتقال إلى الجزائر فما عليه إلا أن يقوم بذلك على نفقته الخاصة. . . يجب على كل عائلة تريد أن تستقرّ في الجزائر أن يكون في تصرّفها رأس مالٍ لا يقل عن ١٢٠٠ فرنك. ولن يسلّم قنصل فرنسا في لبنان جوازات سفر إلا إلى العائلات التي تثبت أنها تملك هذا المبلغ من المال».

وهكذا انتهى هذا الفصل من هجرة الموارنة على رغم أنه لقي أبطالاً محليين أمثال الأب عازار والأمير أسد شهاب اللذين حاولا جاهِدين لعب «دور قيادي» في تشجيع هجرة مواطنيهم من أرضهم، وعلى رغم تضامن قيادات فرنسية بارزة مع مشروعهم. لكن مصالح فرنسا وعلاقتها بالآستانة والمحافظة على دور الموارنة في الشرق لخدمة مخطّطاتها بعدما حسمت الأوضاع في الجزائر لمصلحتها. . كل ذلك أدّى إلى تعطيل المشروع، وإنقاذ الموارنة من الدخول في نفق لا تُحمد عقباه.

---

(١٠) عادل إسماعيل، «المراسلات الدبلوماسية» ج ٩، ص ٤٢٨ ـ ٤٢٩.

٥ ـ مشروع «والماس»

تلاحقت فصول «الهجرة المارونية» وتنوّعت. وما كاد يُسدَل السّتار على مشهد حتى يبدأ عرض آخر بأبطال جدد.

نجم المشروع الجديد يدعى فيليكس والماس-(Felix Walmas). ولقد ظهر دوره في عريضة وجّهها إلى نابليون الثالث في ٢٨ تشرين الثاني (نوڤمبر) ١٨٥٤ مكتوبة باللغة الإيطالية. وضمنها اقتراحه بجذب سكّانٍ إلى الجزائر حتى «يضمن لفرنسا ملكية أفريقيا على نحو هادىء» بدلاً من المعارك الدامية التي لم تسفر عن النتيجة المرجوة. ومن فوائد مشروعه كما يقول، أنّه «يؤمّن خضوع العربي في الجزائر وينقذ مسيحيّي سوريا من الظلم».

لماذا وقع اختياره على الموارنة بالتحديد؟

عرض والماس الهجرات الأوروبية إلى أفريقيا انطلاقاً من ضرورة «تكاثر السكان المسيحيين كشرطٍ لا بدّ منه لصون الإحتلال الفرنسي في أفريقيا». واعتبر أنّ التجربة دلّت على أنّ مختلف سكّان أوروبا لم ينجحوا في الاستيطان في أفريقيا لأنهم كثيرو الاختلاف عن السكان المحليين. لذلك اقترح التوجّه إلى شعب يتقارب مع عرب الجزائر. وخلص «إلى أنّ هذا الشعب موجود في

LAU LIBRARY

سوريا: إنّه الشعب الماروني... ولن يكون أسهل من استمالة الموارنة إلى الجزائر».

وانتقل إلى عملية «تنظيم تجنيد المهاجرين وجمعهم، وهذا يقتضي اللجوء إلى مساعدات الإكليروس الذي يتمتع بنفوذ كبير في لبنان». ولضمان تنفيذ هذا العرض يمكن استخدام بطريرك أورشليم ومطران الإسكندرية كوسيطَيْن، على حد زعم والماس، «لأنهما يحتفظان بعلاقات منتظمة مع كهنة سوريا وأديرتها».

ثم دعا إلى تشكيل «جمعية من أجل إنشاء مستعمرة للشرقيين في أفريقيا». فهو، بهذه الطريقة، يحاول إغراء الشرقيين وجذبهم إلى الجزائر من أجل تدعيم نفوذ فرنسا فيها. لذلك يريد أن «يحافظ المشروع على طابع القضية الخاصة ذات الهدف الخيري والزراعي الخالص». وإن نال تشجيع فرنسا فلأنه بذلك يتجنّب كل صعوبة مع السلطات المحلية. وإذا حاول الباب العالي رفع اعتراضات في وجه سفر رعاياه، فإن والماس يقترح أن تأمر فرنسا «بتهجير المسلمين الجزائريين تعويضاً من ذلك».

بعد تأسيس الجمعية وإزالة الإشكالات من أمامها ستبدأ أعمالها، كما يقول والماس، «بتحريك هجرة مئة عائلة تدعو، بعد أن تجد مركزاً جميلاً في الجزائر، مواطنيها إلى الإلتحاق بها. ولن يتأخّر مطلقاً نشوء تيّار منتظمٍ للهجرة بين سوريا وأفريقيا».

ثم عرض والماس مسألة النفقات التي كانت مدار جدَلٍ بين جميع الذين بحثوا في المشاريع السابقة، وكانت في معظم الأحيانِ العائق الأساسي أمام التنفيذ: «إنْ إقامة مئة عائلة لن تتطلّب ـ

BEIRUT

حسب والماس - أكثر من ستين ألف فرنك». ولكن في المقابل يمكن توفير مئتي ألف فرنك، لأن إقامة مجموعة من العائلات المارونية «تسمح بإلغاء مركز مئتي جندي». وهكذا يتضح أن الهدف من مشروع التوطين هو تدعيم نفوذ فرنسا العسكري.

وأكّد والماس أنّ اللبنانيين سيعتادون مقرّ إقامتهم الجديد لأنّ قدرة التكيّف عند الشرقيين عموماً مشهود لها. ويعطي مثلاً على القراصنة اليونان الذين شكّلوا نواة مستعمرة زاهرةٍ في اوستراليا وهم من الأسرى الذين نفاهم الانكليز.

وأشاد بصفات الموارنة التي لا بدّ منها لكل «المستوطنين العسكريين»، فهم من «المحاربين البواسل، المعتادين العيش والسلاح على الكتف باستمرار». لذلك فهم قادرون على أن يقدّموا بسهولة العناصرَ «لفرقة جيشٍ مدرّبةٍ على الطريقة الأوروبية، قادرة على حماية البلد ضدّ غزوات العرب وهجماتهم وتتمكّن، فضلاً عن ذلك، من أن تقدّم خدماتٍ جُلّى في حال التدخّل العسكري الفرنسي في الشرق».

وفعلاً، بعد ست سنوات تقريباً، استغلّت فرنسا فتنة ١٨٦٠ في لبنان لتقوم بحملة عسكرية. وحرص المشروع الذي قدّمه والماس على الإستفادة من الموارنة في المغرب بتحويلهم إلى مستوطنين عسكريين، وفي المشرق بتجنيدهم في الحملات العسكرية.

وختم عريضته بالتأكيد على أنّ الإسلام سيجعل العرب في حالة عداء شبه دائمٍ مع فرنسا، وما دام لا يمكن التفكير بإبادتهم كما فعل الإسبان في أميركا، فيجب إذن العمل على «استمالتهم

LAU LIBRARY

إلى حضارتنا». واعتبر أنّ «عرب سوريا المسيحيين هم الأدوات الفاعلة والمعنية بهذا التحويل».

وعلى رغم الحجج التي قدّمها والماس لم يُستَجَب نداؤه، وكان لاقتراحاته المصير نفسه الذي لقيته المقترحات السابقة، واستُبعد للأسباب عينها. وقد تلقّى جواباً برفض مشروعه من وزير الحربية في ٣١ آذار (مارس) ١٨٥٥ بعدما درسته وزارتا الحربية والخارجية.

وجاءت حرب القرم(*) لتعيد النظر كلّياً في مشروع تهجير الموارنة. فحتى الذين كانوا من المؤيدين، أمثال بوديكور، تعدّل موقفهم لأنّه «لا مصلحة لفرنسا في خفض عدد مناصريها في سوريا». لقد أثبتت حرب القرم هزالة أوضاع تركيا واقترابها من النّزْع الأخير. وأصبحت الساحة اللبنانية تشكّل مركزاً أساسياً للصراع الدولي. من هنا جاء التأكيد الفرنسي على «ترك الموارنة في مراكزهم القتالية لأنهم مستعدون في حال اندلعت حربٌ جديدة في الشرق لأن يكونوا جنوداً مماثلين للفرق المحلية التي أظهرت في حرب القرم قوة الإحتمال والشجاعة».

ولم تكن توقعات رجال فرنسا بعيدةً عن ماجريات الأحداث. فلقد أصبحت الأجواء اللبنانية، بعد حرب القرم، حُبلى بالتطورات. وبالفعل شهدت تفجّراً دامياً في أحداث إجتماعية وطائفية وفلاحية متلاحقة، من أبرزها ثورة الفلاحين سنة ١٨٥٨

(*) قامت حرب القرم بين روسيا والسلطنة العثمانية في ١٨٥٣، واستمرّت حتى ١٨٥٦. ودخلت بريطانيا وفرنسا الحرب إلى جانب العثمانيين في ١٨٥٤.

وفتنة ١٨٦٠. ولعبت فرنسا دوراً مهماً في هذه الماجريات أدّت إلى إرسال حملةٍ فرنسية إلى لبنان وصلت في ١٦ آب (أغسطس) ١٨٦٠.

لماذا حسمت الحكومة الفرنسية موقفها من هجرة الموارنة إلى الجزائر؟ لماذا غيّر بعض أطراف الحكومة موقفه الحماسي المشجّع لهذه الهجرة؟ يكمُنُ الجواب في الوضع الذي أصبحت فيه فرنسا داخل الجزائر وفي المشروع الذي تريد أن تحققه في المشرق:

١ ـ تمكّنت فرنسا من فرض سيطرتها وهيمنتها على كل الأراضي الجزائرية وقمعت الانتفاضات. وعندما استتبّ لها الوضع أمنياً، خصوصاً بعد اعتقال عبد القادر الجزائري في ١٨٤٧، وفشل الإنتفاضات الشعبية اللاحقة، عمدت إلى اغتصاب الأراضي على نحو واسع لتدعيم التبعية لها. وفي ٢٦ شباط (فبراير) ١٨٥١ صدر قانون أقرّ أصناف الأراضي الخاضعة للمصادرة لمصلحة السلطات الفرنسية ومن ضمنها الغابات.

وإلى جانب «الإستعمار الرسمي» الذي كانت تمارسه الدولة، استولت الشركات الرأسمالية الفرنسية وكبار معمري المستعمرات على مساحاتٍ شاسعةٍ أدّت إلى تحويل الفلاحين الجزائريين إلى أُجَراء مستَغَلّين إستغلالاً فاحشاً.

وبعدما أحكمت فرنسا قبضتها على الجزائر، لم تعد في حاجة إلى الموارنة ليمارسوا دور المستوطنين، بل على العكس،

LAU LIBRARY

كان المشروع الفرنسي يشجّع هجرةً معاكسة هي هجرة الجزائريين إلى سوريا.

٢ ـ وُطِّن عبد القادر الجزائري في دمشق سنة ١٨٥٥، حيث أمضى ما تبقّى من حياته. وبين ١٨٥٢ و١٨٥٥ إستقرّت جماعات من الجزائر في سوريا؛ وقد أتت إليها بحجة الذهاب إلى الحج المقدس في مكة. وكان يستقبلهم لدى وصولهم بن سالم، وهو أحد المعاونين لعبد القادر، وكان استأجر مزارع في ولاية الشام وأصبح في حاجةٍ إلى يدٍ عاملة لتحقيق مشاريعه الاستيطانية فيها[11].

وفي ١٨٦٠ عرفت الجزائر موجة هجرةٍ جديدةٍ نتيجةٍ مصادرة المستعمرين الأراضي وبؤس السكان واحتجاجهم على اتجاهات الحكومة وسياستها المتّبعة. وانتشر بعض المبشّرين في الريف لحمل المزارعين الميسورين على بيع ممتلكاتهم والذهاب إلى الشام والاستيطان حيث يقيم عبد القادر.

وارتاب الحاكم العام في الجزائر من هذه الهجرة وتخوّف من تصاعد نفوذ الأمير عبد القادر واتهمه بإعداد خطة للعودة إلى الجزائر، فوجّه رسالةً إلى الحكومة المركزية في باريس يسألها فيها: «هل يفكّر الإمبراطور بأنّ عبد القادر مؤهَلٌ لأن يلعب دوراً ما في الشرق؟». ولم يحصل على جوابٍ واضح. لكن السلطة

---

(١١) وثائق الحكومة العامة في الجزائر ـ رسالة القنصل الفرنسي العام في سوريا إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ١٠ شباط (فبراير) ١٨٥٥.

المحلية في الجزائر فهمت أنه يتوجب عليها «توفير كل التسهيلات للمهاجرين إلى سوريا»[١٢].

وبواسطة هذه الهجرة تمكن عبد القادر من إنشاء فرقةٍ ضمت ما قوامه ١٠٠٠ أو ١٢٠٠ مقاتل وأشرف بنفسه على إدارتها وتنظيمها، بحجة استصلاح الأراضي التي وهبه إياها السلطان العثماني. وكان يطمح إلى إنشاء سلطةٍ عربية. ويبدو أن فرنسا استغلت هذا المنحى وشجعته للتهويل على السلطان من أجل انتزاع وعدٍ نهائي بعدم عرقلة شركة قناة السويس. وقد قَبِل الباب العالي في شباط (فبراير) ١٨٦١ السماح بمباشرة الأعمال التمهيدية لشق القناة[١٣].

٣ ـ ومن الأسباب التي أدّت إلى تركيز اهتمام فرنسا على الوضع في لبنان فإنما هي الأزمة التي شهدتها صناعة الحرير في فرنسا.

ولا يمكن تفسير الحملة العسكرية الفرنسية إلى لبنان بالدوافع العاطفية ولا اعتبارها نتيجة المذابح التي حصلت في ١٨٦٠، لأنه إذا رُوجعت مواقف الأوساط الفرنسية، يتبيّن أنها تراوحت بين تأييد الحكومة في تدخلها لإنقاذ الموارنة، ومعارضتها وخصوصاً من قبل الفئات الكاثوليكية التي شكّكت في نيّات

(١٢) المرجع نفسه، تقرير مارتمبري وبيكومال E ٢٤١ (٣). كان مارتمبري آنذاك يشغل مركز نائب الحاكم العام في الجزائر.

(١٣) وثائق الخارجية الفرنسية في باريس، المراسلات القنصلية، مصر، من الوزير إلى الخديوي، باريس ١٢ شباط (فبراير) ١٨٦١ ص ٢١٠.

LAU LIBRARY

الحكومة التي أقدمت ـ حسب زعمها ـ على هذا العمل «بغية صرف أنظار العالم الكاثوليكي عن المشاكل الإيطالية التي تعتبر أهمّ بكثير من الأحداث السورية».

ورأت الصحافة الإكليريكية خارج فرنسا أنّ المذابح في لبنان إنّما هي من دسائس الإمبراطور الفرنسي ومناورة خبيثة منه. وأعلنت جريدة «لو كوريه دو ليون» أنه «لم يحدث لمسيحيّي سوريا إلا ما استحقّوه كما أنّ الموارنة كانوا معتدين فهم بدأوا بالأحداث»[١٤].

لماذا إذن تدخلت فرنسا في لبنان؟

عانت صناعة الحرير في فرنسا أزمةً حادةً سببها مرض دودة الحرير، مما أتلف موسم ١٨٥٣ ـ ١٨٥٤، فاضطرّ أصحاب المعامل إلى خفض الأجور. وازدادت حدّة الأزمة في ١٨٥٦ فتضاعفت النقمة العامة نتيجة البؤس المتزايد وارتفاع أسعار المواد الأولية وصعوبة الحصول عليها من الخارج، مما دفع بتجار مدينة ليون إلى الضغط على الحكومة لتأمين حاجيات مصانعهم من الصين أو من سوريا[١٥].

من هنا، كان هدفُ الحملة الفرنسية إعادة النظام إلى البلاد وإعادة إنتاج الحرير الذي مُني بخسائر فادحة على أثر الفتنة. وركّز

(١٤) «لوكوريه دو ليون»، عدد ٢١ تموز (يوليو) ١٨٦٠.

(١٥) مجلة «ريفي كومرسيال» ج ٥ ـ جريدة «بروغريه دو ليون» عدد ١٠ تموز (يوليو) ١٨٦٠.

قائد الحملة العسكرية اهتمامه على إعادة تشغيل المعامل وإيجاد العمال الضروريين.

وجعلت هذه الحالة فرنسا تركّز اهتمامها على المشرق وترفض أي هجرةٍ مارونية إلى الخارج لكي تستفيد من وجود الموارنة في لبنان، فيكونون من جهةٍ ورقة ضغطٍ في يدها من أجل إيجاد قاعدةٍ لتدخّلها في الشرق، ومن جهةٍ أخرى يداً عاملةً تزوّد مصانع ليون بالمواد الأولية(١٦) حلاً للأزمة الحادة التي واجهت صناعة الحرير.

(١٦) «الأزمة السورية والتوسع الإقتصادي الفرنسي في سنة ١٨٦٠» مقال منشور في المجلة التاريخية الفرنسية السنة ٧٦ المجلد ١٠٧ عدد كانون الثاني (يناير) - آذار (مارس) ١٩٥٢ بقلم مارسيل إيميريت (Marcel Emerit)

LAU LIBRARY

٦ - ثلاثة مشاريع جديدة

إلى جانب المساعي الدبلوماسية والعسكرية التي قامت بها الحكومة الفرنسية على أثر فتنة ١٨٦٠، ارتفعت أصوات أخرى تطالب بنقل الموارنة إلى الجزائر من أجل إنقاذهم وكَحل جذري للمشكلة التي يعانونها في الشرق.

ومن أبرز المشاريع التي طُرحت في هذا الإتجاه ثلاثة:

١ - الكونتيسة كليمانس دو كورنيان - لا جوكير (La Comtesse Clémence de Corneillan Lajoukaire) وهي عضو شرف في مجمع الرهبان الملكي للبروتستانت في بروسيا، دعت وزير الحربية إلى وضع الموارنة في القرى الجزائرية التي تغيب عنها اليد العاملة الأوروبية. ولفتت إلى الجانب الإنساني في هذا العمل إضافةً إلى أنّه عامل مهم «للاقتصاد السياسي وينبوع خصب في ازدهار الثروة وزيادتها».

لم تتأثر الحكومة الفرنسية بهذه «الاعتبارات الاقتصادية - الصوفية»، وأكد وزير الحربية رفضه لهذا المشروع الذي أصبح في ملف المحفوظات، بموجب رسالة وجهها إلى الكونتيسة في ١١ آب (أغسطس) ١٨٦٠.

٢ ـ السيد فايسات (Vayssettes) نشر أواخر ١٨٦٠ كرّاساً في الموضوع نفسه، كان ثمرة جهوده في هذا المجال وعنوانه: «أنقذوا الموارنة بواسطة الجزائر ومن أجل الجزائر ـ حلّ موقت للمسألة الشرقية»(١٧). وضمّ الكرّاس عرضاً مفصلاً للمنافع التي يقدمها «تثبيت الموارنة على الأرض الجزائرية من وجهة النظر الثلاثية: السياسية، الإنسانية، الإستعمارية».

سياسياً، رأى فايسات أنّ الهجرة المارونية «تشكل الحل الوحيد الجذري للمعضلة السورية»، وأنّ تنظيم نيابة السلطنة إلى عبد القادر ستقوّي على نحو خطير العنصر الإسلامي، وأنّ إعلان الحماية الفرنسية سيفرض إرسال بعثات دورية تقريباً أو الاحتلال المستمر للبلاد بواسطة قواتٍ فرنسية أو دولية. كما أنّ خلق دولة مسيحية مستقلّة سيوازي تجزئة تركيا، وهذا حل معاكس للمبادىء الموضوعة في العام ١٨٥٦. لذلك فإن هجرة السكان المسيحيين تلغي كلّ صعوبة وليس لتركيا الحق في معارضتها(١٨).

إنسانياً، تسلّح فايسات بالمجازر التي حصلت في فتنة ١٨٦٠ ليبرّر دعوته إلى الهجرة متناسياً أنّ هذا المشروع موجود قبل تلك الأحداث.

استعمارياً، وهنا بيت القصيد، لاحظ فايسات أنّ فرنسا ستستفيد من هذا التوطين لأنّ الجزائر تنقصها اليد العاملة: «إنّ وصول سكّان عاملين، متكيّفين والمناخ، صالحين للتجارة كما

(١٧) يقع هذا الكرّاس في ٦٤ صفحة.

(١٨) المرجع نفسه ص ٢٧.

LAU LIBRARY

اليهود، سيقدّم أكبر الخدمات. فسينشر الموارنة الزراعات الصناعية، وسيلعبون دور الوسيط بين الأوروبيين والسكان المحليين، وسيصبحون حتى «مساعدين ذوي ثمن نفيس في معاملاتنا مع شعوب أفريقيا الوسطى»(١٩).

ومن أجل تثبيتهم في الجزائر، اقترح فايسات جمعهم في شركات عمّالية «لأنّهم مهما كانوا محاربين، سيفضلون الإنتظام تحت راية العمل»(٢٠).

ثم عدّد اعتراضات أخصام الهجرة المارونية، ودحضها مفصّلةً.

٣ ـ تلاقت مساعي فايسات مع الكونت ادوار دو وارن (Edward de Warren) الذي اهتمّ بالهجرة المارونية في الفترة نفسها.

بعد انتهاء الحملة الفرنسية على لبنان، وإيجاد نظام سياسي جديد (المتصرّفية)، وافقت عليه الدول الأوروبية مع تركيا، وعلى رغم عودة الهدوء والسلام إلى ربوع لبنان، كتب الكونت وارن إلى السيد موكار (Mocquard) رئيس الحكومة الفرنسية في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٨٦١، يقول إنّ موارنة زحلة وبعلبك وحاصبيا وراشيا لن يعودوا إلى مناطقهم بل قرّروا الهجرة، وأنهم الآن مجتمعون في بيروت وعددهم ستة آلاف يشكلون طليعة المهاجرين، وأنهم لم يحدّدوا بعد وجهة سفرهم. أمّا أهالي دير القمر ودمشق الملتجئون

(١٩) المرجع نفسه ص ٤٠.

(٢٠) المرجع نفسه ص ٤٤.

في بيـروت وعددهم ٥٦٠٠ فقـد قرّروا، حسب دو وارن، الهجـرة نحو الأرخبيل اليوناني.

واقترح تحويل الهجرة نحو أفريقيا لما فيها من فائـدة، تفادياً لتقـوية العنصـر اليونـاني الـذي سيحـدث مـزاحمـة مخيفـة للنفـوذ الفرنسي. كما أنّ للتوطين الماروني في الجـزائر مكـاسب لا يمكن تجاهلها.

أثارت رسالـة الكونت مـوجةً جـديدةً من تبـادل الرسـائل بين وزير الحربيـة ووزير البحـرية وحـاكم الجزائـر العام، وامتـدّت من تمـوز (يوليـو) إلى آب (أغسطس) ١٨٦١. وأبـدى وزيـر الحـربيـة موافقته على الاقتراح. كما أنّ الحاكم العام في الجزائر المـاريشال باليسيه حدّد الأراضي الصالحة للتوطين وطالب بمليون فرنك لتأمين الإقامة لألف عائلة مارونية.

ولا يوضّح لنا أرشيف الجزائـر العاصمـة مصير هـذا الاقتراح وأسبـاب رفضه. ولكن من المؤكّـد أنه صـرف النظر عن المشـروع كمـا حصل مـع ما سبقـه وخصوصـاً بعدمـا استتبّ الأمن نسبيـاً في لبنان وشاركت فرنسا الدول الأوروبية في ضمان نظامه الجديد.

٧ ـ يوسف بك كرم

آخر فصل في هذه المسرحية كان في العـام ١٨٦٧ على أثر المعارضة التي قادها يوسف بك كـرم ضد نـظام المتصرفيـة، وبعد معـارك طويلة انتهت بتـدخل البـطريرك والـدول الأوروبيـة لضمـان النظام الجديد الذي أُقرّ للبنان حيث أقصي كـرم الذي كـان يتزعم المعارضة ويطالب بحاكم وطني، واختارت له فرنسا الجـزائر مكـاناً لإقامته مستهدفة الاستفادة من علاقاته لعلّه ينجح في استقطاب عدد كبيـر من الموارنـة المتخصصين بزراعـة القطن إلى الجـزائر، بعـد أزمـة الحريـر التي واجهتها فـرنسا وحـاجتها إلى زراعـة القطن في مستعمراتها وراء البحار[٢١].

استمـرّت إقامـة يوسف بـك كرم في الجـزائر من ٢١ شبـاط (فبـراير) ١٨٦٧ إلى أواخـر شباط ١٨٦٨. وخـلال وجـوده هنـاك، حاول الماريشال دو ماكماهون ـ الحاكم العام للجزائر آنـذاك وأحد

(٢١) الملفات الوطنية ـ E ١٨٠٤/٨٠ من وزير الخارجية إلى وزيـر الحربيـة، باريس ٢ شباط ١٨٦٧، وراجع أيضـاً مقال إيميريت في المجلة التاريخيـة الفرنسيـة مرجع ١٦.

مؤيدي مشروع توطين الموارنة في الجزائر - إغراءه فعرض عليه مرتّباً مالياً لاستمالته «فأبيتُ قبوله مصرِّحاً لفخامته بأنني لم آت إلى الجزائر سعياً وراء المال، وأنني أفضّل أن يُزجّ بي في غياهب السجون إذا كانوا يرفضون إنصافي وإيصالي إلى حقوقي...»[٢٢].

«لمّا قرّر يوسف بك كرم في سنة ١٨٦٧ ترك الحياة السياسية، وقدّمت له الحكومة الفرنسية أراضي في منطقة قسنطينة في الجزائر على أمل نجاحه في استقطاب عدد كبير من الموارنة المتخصصين بزراعة القطن.. لكن الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي أغرقت الجزائر في بؤس شديد قضت على هذا المشروع الجديد لاستيطان الموارنة في الجزائر»[٢٣].

رفضت الحكومة الفرنسية غير مرّة طلب يوسف بك كرم مغادرة الجزائر. وبعد إصراره تمكّن من الحصول على إجازة خولته الذهاب إلى فرنسا. ولدى وصوله إلى باريس، أصدر وزير الخارجية أمراً يقضي بإخراجه منها وإعادته إلى الجزائر، فاضطرّ كرم إلى أن يغادر فرنسا سرّاً في ٢١ آذار (مارس) ١٨٦٨، وتوجّه إلى بروكسيل، ومن بعدها لم تطأ قدماه أرض فرنسا على رغم منفاه الطويل في أوروبا حيث مات في إيطاليا في العام ١٨٨٩.

* * *

(٢٢) مذكرة يوسف بك كرم لحكومات أوروبا وشعوبها باللغة الفرنسية ص ٣٦.

(٢٣) مارسيل إيميريت في المجلة التاريخية الفرنسية السنة ٧٦، المجلد ١٠٧، كانون الثاني (يناير) - آذار (مارس) ١٩٥٢.

هذا بعض ما وصلنا من وثائق وكتابات عن مشروع تهجير الموارنة من لبنان وتوطينهم في الجزائر، خلال المرحلة الممتدّة من ١٨٤٥ إلى ١٨٦٧. قد تكون هناك تفاصيل أخرى محفوظة في ثنايا المكتبات والمحفوظات، ولا سيما في أرشيف البطريركية المارونية التي لم تكشف معظم وثائقها حتى الآن.

القسم الذي عرضناه في هذه الدراسة، يشكّل إدانةً صارخة لأحد أوجه سياسة فرنسا الخارجية، ولتواطؤ بعض رجال السياسة والدين الموارنة في مشروع مشترك فرنسي - ماروني يقضي على مصير شعبٍ في وطنه لحساب حلولٍ مشبوهة ومصالح أجنبية.

فما هي إذن الخطورة التي يخملها القسم الذي لم يُنشر ولم يُعرف بعد؟ وهل طويت نهائياً مشروعات التهجير والتّوطين التي عرفها القرن التاسع عشر؟ أم أن شبحها ما زال يهددنا لليوم وخصوصاً أن الحروب اللبنانية الأخيرة رافقتها مشروعات تهجير وتوطين جديدة كشف البعض منها، وما زال بعضها الآخر من الخفايا التي تحاك وراء الستار وقد تهدد غدنا؟

الـوثـائق

من وزير الحربية الفرنسي إلى وزير الشؤون الخارجية

سيدي وزميلي العزيز،

لقد شرفتني بإرسالك إلي في الثلاثين من أيلول الماضي صورة عن برقية السيد قنصل فرنسا العام في مصر والتي ورد فيها أن ثمة عدداً من الموارنة اللاجئين في مصر يطلبون نقلهم إلى الجزائر بصفة مزارعين. ولقد تدبرت دوائر وزارتي هذه البرقية بالنظر والامتحان المعمقين مثلما تدبرها السيد الحاكم العام للجزائر. وقبل أن أعلمك الملاحظات التي عرضها علي السيد الماريشال دوق ديسلي حول هذه المسألة فإنني أعتقد أن علي أن أعلمك رأيي الشخصي مع بعض التفاصيل بحيال موضوع لم تفتني جسامته.

ويبدو للوهلة الأولى أنه من المفيد استقدام سكان مسيحيين إلى الجزائر لكونهم يتكلمون العربية، ولكونهم قد تعودوا كما يقال متاعب الحرب ومخاطرها، ولتمرسهم بالطرق الزراعية الأكثر تعقيداً مثل زراعة الكرمة والتبغ والقطن وتربية دودة الحرير. ولكن الدراسة الدقيقة لأساليب الإستفادة من هذا العنصر الاستعماري

الجديد ستظهر أن ثمة عقبات كثيرة سوف تعترض تحقيق تلك الآمال.

فإدخال سكان أجانب إلى الجزائر، أياً كانوا، سيؤدي إلى نشوء حالة من الاستياء الكبير عند العرب. والحق أن مخاوف العرب لن تلبث أن تستيقظ لتعطي استعداداتهم للثورة حافزاً جديداً. وأما إذا ما وجدت هذه المحاذير فستصبح أكثر أهمية وخطراً عند استيطان مسيحيين في الجزائر يتكلمون لغة السكان المغلوبين نفسها ويرتدون زيهم ويجاورون البربرية مثلهم، منها إذا ما استقدم سكان أوروبيون تساهم عاداتهم ولغتهم المختلفة في مضاعفة النفوذ الذي يضمنه الانتصار والقوة في نظر السكان المحليين. ومن الممكن عندئذٍ أن تظهر الحساسيات وأن تظهر التنافرات ظهورها السهل لكي تأخذ طابعاً من العنف المخيف. وهي توقعات تصبح شبه أكيدة عندما نفكر بأنها تطال سكاناً مثل الموارنة أرغموا على الفرار من وطنهم طلباً للنجاة من طغيان المسلمين؛ مما يعني أنهم لن يكونوا في المستقبل إلا أكثر استعداداً للعبث بالحماية الفرنسية أخذاً للثأر من المسلمين المغلوب على أمرهم والخاضعين للنير المسيحي.

كذلك فإن الموارنة يصورون وكأنهم سكان محاربون عجمتهم القلاقل المتكررة التي تهز لبنان وجعلتهم يعتادون الأخطار والحرمان. ثم أن دعوة مستوطنين إلى الجزائر محاربين كالعرب ولكن يفوقونهم في الزراعة، لهي من الفائدة الأكيدة، لأن الأوروبيين لا يملكون دائماً هذه الشروط الأساسية. غير أن شهادات الرحالة والمسافرين ليست لتجمع على هذه الناحية في ما

خص الموارنة. وعندما نضع جانباً العطف الطبيعي الذي تثيره قضية الموارنة، فلا يمكن إلا أن نعترف بالشك الذي يراودنا حيال شجاعتهم وبافتضاح إدارتهم التي يتولاها رجال دينهم المحليين؛ وهو اعتراف تفرضه معاينة المراحل المختلفة من صراعهم مع الدروز والنهاية التاعسة دائماً لهذه الحروب على رغم تفوقهم العددي وحماية أوروبا لهم. وبالفعل فمن المعروف أن رجال الدين الموارنة هم جهلة ومبتذلون وغيورون على السلطة المطلقة التي يمارسونها داخل كل عائلة، وهم أكثر استعداداً لحبك المكائد منهم للمشاعر النبيلة ضماناً لسيطرتهم. أفلا يكون هذا الوضع صعوبة إضافية ينبغي تجاوزها إذا ما وصل الموارنة إلى الجزائر بقيادة كهنتهم؟

يجب ألا ننسى مسألة مصالحنا السياسية في الشرق بين المسائل العديدة التي أثارها نقل مسيحيي لبنان إلى مستعمرتنا الأفريقية. والموارنة هم أكثر خصوصاً تحت رعاية فرنسا. فإذا ما أبقوا في جبالهم فسيضمنون لنا التدخل السهل والهيمنة التي يقبلها الجميع في تسوية المسائل السورية. كذلك فإن تقسيمهم وتشتيتهم والتسبب في إضعافهم فإنما معناه السعي إلى إضعاف نفوذنا وتعريض المستقبل للخطر تدعيماً لآمال يشير كل شيء إلى أنها عارضة جداً. وإضافة إلى ما تقدم أفلا يثير اقتلاع سكان يعيشون في دولة صديقة شكاوى محقة ضدنا؟ ثم ألن يكون سفير الملك لدى الباب العالي العثماني هو أول من سيشير إلى أن تنفيذ مثل هذا المشروع متعذر ومستحيل؟

وسأضيف إلى هذه الملاحظات التي ستستحسنونها تلك التي

عرضها السيد الحاكم العام للجزائر في برقية مؤرخة في الأول من كانون الأول الماضي، وأعيد هنا نقلها حرفياً؛ فلقد كتب لي السيد الماريشال دوق ديسلي يقول: «إذا وُجد الموارنة المزمع إدخالهم إلى الجزائر عائلات، وإذا وصلوا جماعات منظمة تنظيماً حسناً وملكوا الموارد من معدات زراعية ومواشٍ مما يمكن تحويله إلى عملة عند وصولهم، لمساعدتهم على الإقامة في الجزائر، فإنني أوافق على الاستفادة من حسن استعدادهم كما أوافق على نقلهم. وأما إذا كانوا بؤساء وأنبغى أن تسد الحكومة ليس نفقات سفرهم فحسب، بل أن تسد أيضاً نفقات إقامتهم في الأرض الأفريقية، فإنني أعتقد أن ثمة عملاً أفضل نقوم به. يضاف إلى ذلك أننا قد لا نستطيع إسكانهم إلا في داخل البلاد لكون الأراضي في ضواحي الجزائر العاصمة غير كافية، ثم أننا قد نجعل الأعباء التي يتحملها الجيش أكثر تفاقماً في سبيل حماية المستوطنين الأوروبيين».

ثمة إذن اعتبارات قوية تزاد على الأسباب السياسية التي تشرفت بعرضها عليك، وهي اعتبارات تستند إلى النفقات التي ستنتج من المشروع المشار إليه، كما تستند إلى الأتعاب غير المجدية التي ستفرض على جيش أفريقيا.

وتدفعني هذه الأسباب كلها إلى الاعتقاد بأن ما من شيء يدعو في الوقت الحاضر إلى استجابة اقتراح السيد قنصل فرنسا العام في مصر. وفي هذا الصدد فإن ظروفاً جديدة تحدث في الجزائر يمكنها وحدها ربما تغيير رأيي فيما بعد.

آمل أنك ستفكر معي بأن مساعدة من يشاء من اللاجئين

الموارنة الذين يودون الهرب من بلادهم لهي مما تقتضيه الإنسانية وكل سياسة حكيمة؛ إلا أن مصلحتنا تمنعنا بالطبع من تشجيع الهجرات الكبيرة أو التسبب بها والتي تكون ذات فائدة مشكوك فيها في الجزائر وتؤذي نفوذنا السياسي في الشرق(*).

الوزير

من وزير الحربية إلى وزير الشؤون الخارجية

باريس في ١٢ كانون الثاني ١٨٤٦

(*) الموارنة والجزائر ـ المجلة الأفريقية، مجلد ٦١، العام ١٩٢٠.

من الحاكم العام للجزائر إلى وزير الحربية

الجزائر العاصمة في ١٥ كانون الأول ١٨٤٧

سيدي الوزير،

استناداً إلى بعض المعلومات التي وصلتني يبدو أن ثمة نزعات إلى الهجرة قد بدأت ظهورها داخل السكان المسيحيين في سوريا. وقد يكون عدد من الموارنة قد غادر جبال لبنان ليستقر في مصر.

فإذا كان ذلك صحيحاً فإن من المكاسب الأكيدة لسيطرتنا كما يبدو لي مجيء بعض من هذه العائلات المهاجرة إلى الجزائر.

والجبليون اللبنانيون يقدمون عنصراً ملؤه الحيوية والفاعلية لاستعمارنا في الجزائر لكونهم أناساً أشداء جلودين وقانعين ومجبولين على مناخ الشرق. كذلك فإنهم سيتغلبون تغلباً أسهل من تغلب السكان الأوروبيين على صعوبات المناخ وسيتحملون أكثر منهم مشاق العمل في حقول الجزائر وهم العرب بالدم والعادات واللغة.

وبما أن الموارنة مسيحيون أتقياء ومحاربون أشداء فسيكونون إذا ما وجدوا وسط سكان مسلمين مدافعين متحمسين عن علمنا في أثناء الحرب، وربما سيصبحون أيضاً مبشرين ناجحين للأفكار المسيحية في زمن السلم.

كذلك فإنني أرى أن تعلقهم بفرنسا هذا التعلق الذي رسخته

عادات واعتقادات متقادمة في الزمن لإنما هو ضمانة كبرى عند أي حرب خارجية، وأقوى بكثير من أي ضمانة يستطيع أن يقدمها المهاجرون من مختلف أمم أوروبا والذين يكثر عددهم الآن.

فإذا ما كنت، سيدي الوزير، تشاركني وجهة نظري في هذا الصدد فلربما استطعت أن تتفاهم مع زميليك وزير الشؤون الخارجية ووزير البحرية لكي يُعنيا بنقل ما بين مائة أو مائة وخمسين عائلة مارونية إلى الجزائر حيث يصار إلى إسكانها بصفة تجريبية.

وعلى غرار ما جرى بالنسبة إلى معظم المهاجرين الأوروبيين فسيسع المستوطنين السوريين الحصول عند وصولهم على الأشياء التالية:

- عُدد العسكرة.
- أراض تناسب حاجاتهم بحيث تحصل كل عائلة على ما بين عشرة وعشرين هكتاراً بحسب المناطق.
- أدوات زراعية.
- بذور.
- ثيران للفلاحة.
- حصص من الطحين والأرز لمدة ثلاثة أشهر.
- أسلحة.
- مواد للبناء توزع في بعض النقاط بنسبة محدودة جداً.

ومقابل هذه المنافع فإن الحكومة ستوجب على كل عائلة قُبلت لكي تستفيد من مساعداتها أن تقدم رجلاً أو عدة رجال أقوياء وقادرين على استعمال البندقية، وأن تملك بعض الموارد إذا أمكنها ذلك، وأن

تتعهد بإرجاعها مالاً أو عيناً لكل ما تستلمه من الخيم والأدوات الزراعية وثيران الفلاحة والبذور والأسلحة بنسب توزع على محاصيل السنوات الأولى.

وأما إذا ما بقيت هذه التجربة المطلوب تنفيذها مقتصرة على مائة أو مائة وخمسين عائلة فلن يخالج أحد التفكير بأن المسألة إنما هي مسألة فتح ملجأ سياسي لأقوام مستاءة. ومع ذلك فسيكون هذا العدد كافياً لإثبات جدارة هذا المشروع الاستعماري الذي يختلف بطابعه عن كل ما جرت تجربته حتى اليوم.

من جهتي فأنا أنتظر النتائج الجيدة لمثل هذه التجربة، وسأكون سعيداً إذا ما لقيَ هذا المشروع موافقة معاليك الكريمة(*).

تقبلوا، الخ...

الفريق الحاكم العام للجزائر

الإمضاء: هـ. دورليون

(*) الموارنة والجزائر ـ المجلة الأفريقية، مجلد ٦١، العام ١٩٢٠.

من السيد لويس دي بوديكور
إلى السيد دي لامارتين، وزير الخارجية

روما، في ٢٤ آذار ١٨٤٨

سيدي الوزير،

كنت طلبت إلى السيدة سيرنتلي، السنة الفائتة، أن ترتّب لي اتصالاً بمعاليكم، إذ كنت أودّ محادثتكم عن الموارنة؛ غير أنّ انصرافكم إلى وضع تاريخ الجيرونديين لم يكن يتيح لكم آنذاك التلهّي بأي شيء آخر. صحيح أنّ مشاغلكم قد ازدادت الآن، لكن بما أنّها تتصل أساساً بالمسألة التي تقلقني منذ سنوات عدّة، فقد سارعت إلى الكتابة إلى معاليكم بانتظار أن أتمكّن من الذهاب إلى باريس للتداول بها مع جانبكم.

كنت اقترحت، خلال العام الماضي، على الحكومة أن تستقدم إلى الجزائر السكّان المضطهَدين في جبل لبنان، وأن تعمل لأجلهم في أفريقيا ما فعلته في فرنسا في سبيل اللاجئين البولونيين. وقد بدا لي مناسباً، إزاء عجزنا في الخارج، أن نمدّ يد العون إلى الأمة المارونية، فنخدم بالتالي وبشكلٍ رائع، مصالح جاليتنا لدواعٍ يضيق مجال تعدادها هنا.

كان ردّ وزارة الخارجية، في الصيف الفائت، أنها لا تودّ البتّة التعرّض للحرج سواء تجاه إنكلترا أو تجاه الحكومة العثمانية، بسبب

الموارنة، لكن، إذا رغب الحاكم العام في الجزائر في أن يجعل من هذه القضية مجرّد مسألة استيطانية، فسنبادر إلى مساعدته.

توجّهتُ، إذاً، إلى مدينة الجزائر، لمقابلة الحاكم، وكان آنئذٍ الدوق دومال، فأعجبه هذا المشروع كثيراً وكتب بشأنه، في الحال، إلى الملك، والده، الذي استحسنه أيضاً ووافق عليه. ولم يكن الحاكم السابق ينتظر سوى جواب وزارة الحربية الرسمي، للبدء في إنشاء قريةٍ تضمّ حوالى مئة عائلة سورية وتنظيم أول مجموعة من الجنود الموارنة.

ولما كان إنشاء هذه القرى لا يمكن زيادته كثيراً، لأنها مهما عادت بالنّفع على جاليتنا، فلا تستطيع إخلاء لبنان من السكان أكثر مما ينبغي، فقد اقترحت مشروعاً آخر، يمكنه الإفادة بشكل أفضل، من الموارنة الراغبين في اللجوء إلينا، ومن دون تحمّل أية كلفة. ويقضي هذا المشروع بتأسيس شركة تجارية تتولى لحسابها الخاص إقامة عائلات مارونية في كافة مواقعنا المتقدمة، وحتى في المدن الداخلية التي لم تحتلها عساكرنا بعد، بحيث تتخذ شكل شبكةٍ واسعةٍ من التجار ليس في «التلّ» فقط بل في الصحراء الجزائرية أيضاً. وسيصبح هؤلاء التجار عملاء أمينين ومخلصين لفرنسا، وفي الوقت عينه، وسطاء في غاية الفائدة في كافة علاقاتنا مع سكان البلاد الأصليين.

رحّبت الحكومة أيضاً بهذا المشروع ووعدتني بمساندته. لكني كنت بحاجةٍ إلى مواطنٍ كي يكون على رأس هذا المشروع الهام.

قصدتُ مرسيليا، على الفور، ووجدت الرجل الذي كان ينقصني في شخص مرعي دحداح الذي تعرفونه.

أشاد جميع أصدقائي في مرسيليا بحسن اختياري لهذا الماروني المحترم، سواء بالنظر لعلاقاته العائلية الواسعة، أو لكفاءته التجارية.

استجاب السيد مرعي دحداح، بكل حماسة، للمقترحات التي قدّمتها إليه بشأن تشجيع إقامة تجاو موارنة في الداخل الأفريقي. وهو ينوي المجيء معي قريباً إلى مدينة الجزائر، وإبقاء أحد أولاده وصهره فيها لإدارة مكتب تجاري رئيسي، يكون المركز الأساسي لكل العمليات.

قد تؤدي الأحداث التي وقعت في باريس إلى استبعاد مشروع الحاكم العام السابق في الجزائر، بالنسبة إلى استيطان الموارنة الزراعي، لكن لا شيء يمنع متابعة المشروع التجاري مع صديقنا السيد مرعي دحداح.

البابا بيوس التاسع، الذي جئت للتزوّد ببركته، قبل الشروع في أي عمل، حضّني على عدم اليأس على الرغم من قيام الثورة، وقد تفضّل، في سبيل إشاعة الثقة في نفسي، وأكتتب بنفسه بعشرة أسهم بقيمة ألف فرنك في شركة أفريقيا والشرق، التي سوف تتولى توطين المسيحيين في أفريقيا وإقامة الموارنة. إنّ بيوس التاسع هو حامي الشعوب والحرية. وقد أدرك قداسته من فوره أنّ كل ما من شأنه توثيق الروابط بين الشعب الفرنسي والموارنة سيكون ضمانة تحرّر هؤلاء الموارنة.

فيما حزنتُ، يا سيدي الوزير، للارتباك الموقّت الذي أصاب

LAU LIBRARY

التجارة الفرنسية بفعل ثورتنا المجيدة، فإنني قد اغتبطت كثيراً للشعب الماروني من جرّاء سقوط الملك ووزرائه الذين كانوا سبب كلّ مصائبه وعلّة خسارته لاستقلاله.

يبدو اليوم أنّ عدالة الله تتحقّق عند الشعوب، وأنّ العناية الإلهية قد أقامتكم، يا سيدي الوزير، مقام ذاك الذي خان القضية الفرنسية في الشرق، بصورة معيبة، من أجل أن تتمكنوا من رأب الصّدع وأن تعيدوا لفرنسا شرفها الملوّث.

أمّا الآن وقد أطلّ ربيع الشعوب وأخذت جميع القوميات في الإنبعاث مع نَسْغ الحرية الجديد، ألَمْ يحن الوقت لأخوة فرنسا في الشرق كي يعيدوا تكوين ذاتهم أيضاً ويعدّوا العدّة لعهدٍ من الحرية المقدّسة على أنقاض عهدٍ من الطغيان لم يشهد العالم أشدّ جوراً منه؟

اليوم أيضاً، فيما القوى العظمى في الشمال وروسيا بنوع خاص منشغلة بأمور خطيرة في أوروبا، أفلم يحن الوقت للتدخّل بشكل مُجْدٍ لصالح حلفائنا في سوريا؟ إنني يا سيدي الوزير أترك هذه الملاحظات لتقدير معاليكم.

لدى عودتي إلى باريس، خلال شهر أو شهرين، سوف أسارع إلى التحدث إليكم عن أصدقائنا المشتركين، الموارنة الطيّبين، وسأسارع إلى أن أضع في سبيلهم كلّ خدماتي، كما أضع بتصرفكم كل إخلاصي الوطني.

أنوي العودة إلى مرسيليا، خلال بضعة أيام، للتباحث مع السيد مرعي دحداح والمباشرة في تنفيذ مشاريعي في أقرب وقت ممكن.

أرجو أن تتكرّموا بالكتابة إليّ في أثناء وجودي في هذه المدينة، إمّا على عنواني الكائن في فندق بوريقو، وإمّا على عنوان السيد مرعي دحداح، شارع سينو ٧٤، لإخباري بأننا لم نخسر شيئاً من جرّاء التغيير الحاصل وأنّه إذا كان قد وجب الحصول على بعض الرعاية في ظل الحكومة السابقة، فليس لنا أن نأمل أقلّ من ذلك من الحكومة الجديدة.

نحن بحاجةٍ إلى شيء من التشجيع وأملي وطيدٌ بأنّكم لن تحرمونا إياه.

تدركون كم يقتضي، في الظروف الحالية، طمأنة أولئك الذين ما زالوا يقومون بمهمات مفيدة للأمة من دون تردّد وباندفاعٍ وطني أكثر من أي وقت مضى(*).

التوقيع: لويس دي بوديكور

(*) «المراسلات الدبلوماسية». عادل إسماعيل، ج ٩، ص ٢٦٨.

رقم ٢

من السيد بوريه، قنصل فرنسا العام في بيروت إلى السيد باستيد، وزير الخارجية

بيروت في ٦ تشرين الأول ١٨٤٨

سيدي الوزير،

عملاً بتوجيهاتكم، قصدت اسطمبول، بدلاً من التوجّه مباشرةً إلى سوريا. ذهبت إليها آملاً التأثير بطريقة مُجدية في نفس كلّ من رشيد باشا ووزير الخارجية لدى الباب العالي، علي باشا؛ كانت تربطني بهما علاقات شخصية قديمة، الأمر الذي أتاح لي التحدث إليهما بدون مجاملة، والكلام بصراحة على ما قام به الباب العالي منذ ثلاث سنوات من خيرٍ أو شرّ في سوريا. من جهةٍ أخرى، لا يجهل رئيس الوزراء ووزير الخارجية ما بذلته من جهود، وما تعرّضت له من مخاطر شخصية، في سبيل التصدي لاتجاهات الرأي العام الذي كان مستعداً للوقوع في الضلال في ما خصّ الشؤون اللبنانية. وذلك ما كان من شأنه أن يجعل كلامي أكثر إقناعاً، وأن يسبغ على مطالبي بعض التأثير، إذا عرفتُ الإفادة من ذلك.

قابلت رشيد باشا وعلي باشا منفردين بصورةٍ دائمة. كان كلامهما واستعدادهما متطابقين. لمست لديهما اهتماماً كبيراً بما تنوي فرنسا عمله في المستقبل تجاه الإمبراطورية العثمانية. وبدا أنّ الاعتراف الحديث بالجمهورية قد حرّرهما من عبءٍ ثقيل،

وأبديا سرورهما لعملٍ بدا أنه يُشرع باب المستقبل أمام إقامة علاقات صداقة معنا أكثر جدية مما كانت عليه في عهد الملكية. وقد استشعرت كل ذلك استشعاراً أكثر مما قاله علي باشا قولاً صريحاً. إني أعتمد على دقّة هذه الانطباعات، من دون أن أستطيع، مع ذلك التوفيق بينها وبين الصعوبات التي واجهت في بدء الأمر الجنرال أوبيك[1]، ومن الممكن أن تكون الاعتراضات التي واجهتها الحكومة المستقيلة هي السبب الأول لهذه الصعوبات.

استوضحتُ لاحقاً الأمور التي أربكتني في البدء وأثارت حيرتي. كان الخوف من المجهول والارتباك في أساس تأخر الباب العالي عن الاعتراف بالحكومة الجمهورية، ولا شيء يدلّ على وجود أي تعاطف مع النظام الماضي. كانت هناك رغبةٌ بعدم الإساءة إلينا، ورغبة في الوقت ذاته بمواكبة حركة أوروبا وعدم استباقها؛ وربما جاءت الضغوط التي مورست على الحكومة العثمانية غير محرجةٍ لها.

كان الباب العالي يعتقد (ولست أدري على ماذا بنى هذا الاعتقاد) أنّ هناك جفاءً ظاهراً لا بل نفوراً تمارسه الحكومة الفرنسية منذ ثمانية عشر عاماً، تجاه تركيا وتجاه أي تدبير سياسي تكون فيه حيويتها وقدرتها على البقاء معطى من معطيات المشكلة. وما يلفت أنّ علي باشا كرّر حرفياً أمامي ما قاله منذ ثمانية عشر شهراً، في بيروت، أمين باشا، الترجمان الأول ومبعوث الباب

---

(١) جاك أوبيك، سفير فرنسا لدى اسطمبول بين ١٨٤٨ و١٨٥١.

العالي إلى سوريا، في حديثٍ أشرت إليه في أحد أبحاثي التي وضعتها في كانون الأول الماضي.

قال علي باشا: إنّ فرنسا تدّعي في كل الظروف أنّها أقدم صديقة لنا؛ إنّ الأقوال جيّدة لكن الأفعال، أين هي؟. أثارت شؤون لبنان ومصر واليونان العديد من تساؤلاته التي كنّا في صراعٍ مع الباب العالي حولها. كان الجواب عن مثل هذه التساؤلات سهلاً، لكنني تفاديت نقاشاً لم أكن أرغب في إطالته وكان من شأنه إخفاء بعض الآراء التي ينبغي الإطلاع عليها لطرافتها. لاحظت أنّ كلمة تونس لم ترد على لسانه. فهل لأنّ علي باشا كان يشعر أننا كنا نحارب هناك بدافع مصالح لها ما يسوّغها، أو أنه كان يشعر أنّ فرصة إثارة هذه المسألة ليست مؤاتيةً اليوم أكثر مما كانت عليه في الماضي؟

خلال تداولنا الحديث، ظهر اهتمام الوزيرين التركيين منصباً أكثر من مرة حول نقطة محدّدة هي التالية: هل سيقتصر اهتمامُ فرنسا وإنكلترا على الشؤون الإيطالية؟ كان رشيد باشا يبدو قلقاً ويبحث جليّاً في أجوبتي عن شيء يجيز له الأمل بأنّ الإمبراطورية العثمانية ستحظى بشكلٍ جدي هي أيضاً باهتمام هاتين الدولتين.

كنت أشعر في حديث رشيد باشا أنّ لديه اقتناعاً بأنّ هذا التحالف يشكّل الضمانة الوحيدة التي يستطيع الباب العالي الإستناد إليها والتعامل انطلاقاً منها مع جاره اللدود على قدم المساواة وكدولةٍ بمواجهة دولةٍ أخرى.

على الرغم من توجيه بعض الأسئلة حول الموقف الذي

اتخذه الرأي العام في فرنسا من مشاكل الدانوب، فلم ألمس أي شكوى من جرّاء عدم مساندتنا، لا شكّ في أنّ هذا السكوت ينمّ عن إحساس بالمخاطر التي تعرّضت لها فرنسا مؤخراً وتغلّبت عليها، وربما كذلك عن وعيٍ بأنّ روسيا، على الرغم من تحرّكاتها غير العادية، كانت تصارع في سبيل الحفاظ على مواقعها أكثر مما كانت تسعى إلى الاعتداء والتوسع.

كل هذه التفاصيل أبعدتني كثيراً عن جبل لبنان الذي كان من الواجب ربما أن أقصر برقيتي عليه. غير أنني كنت آتياً من فرنسا وكان عليّ أولاً أن أتتبع خطى الوزيرين التركيين على أرض أكثر وسعاً وأهمية من المناطق المختلطة. وقد بدا لي مفيداً بعض الشيء أن أعرض لجانبكم مضمون بعض الأحاديث المألوفة حيث كان الوزيران التركيان يعربان عمّا يختلج في فكرهما دون وجل. مع ذلك فإنّ المسألة التي استدعت حضوري إلى اسطمبول قد جاءت في أوانها.

بعد الإشارة إلى الإجراءات الإدارية الواجب اتخاذها للمناطق الجنوبية في لبنان، شرحت لعلي باشا ولرئيس الوزراء خصوصاً بعبارات واضحة ودقيقة جداً ما تنوون عمله، يا حضرة الوزير، بشأن المسيحيين في سوريا. وقلت إنّ على الباب العالي ألّا يخشى أن تتبنّى الجمهورية [الفرنسية] أو تدعم أيّاً من تلك المشاريع الخيالية التي تنطلق من الإزدراء بحقوقه في السيادة على أرضه، كما قلت في الوقت عينه أنه لا يجوز له الإتكال على أي ضعف أو تقصيرٍ من جانبنا عندما يتعلّق الأمر بمسيحيّي لبنان الذين تُطلق عليهم عادةً تسمية الموارنة، لجهة تأمين الحرية الدينية لهم

وتوفير كافة الظروف الملائمة لإدارة شؤونهم. قلت له إننا لن نذهب إلى أبعد من حقوقنا وإنني مقتنع بأننا لن نبقى دونها. وقد شدّدت على الفائدة التي يجنيها الباب العالي من هذه المسألة الهامشية التي أساءت وقد تسيء أيضاً إلى حسن علاقاته القائمة مع فرنسا.

وختمت بالقول إنه في حال لم تحقّق تركيا للمسيحيين في المناطق المختلطة المصير الذي يحقّ لهم، فإنه يحقّ لنا أن نطالب لأجلهم، وإنني أعتقد مصيباً بأن الجمهورية سوف تتخذ قراراً بأن تقدّم لهؤلاء السكان منطقةً يقيمون فيها في الجزائر، وذلك هو البديل لما يرفض الباب العالي منذ أمدٍ بعيد إعطاءه لهؤلاء المسيحيين في لبنان. وأردفت القول إنني لا أشكّ بأننا لن نصل إلى هذا الحد إلّا على مضض، وإننا لن نتّخذ إلّا مكرهين تدبيراً يسيء إلى مكانة حكومةٍ نودّ أن نراها عادلة وقوية، ونجهد في أن نتصوّرها كذلك. ولكن على من يقع الخطأ؟

كنت أعلم مسبقاً بقوة هذه الحجّة الأخيرة، ولذا سعيت إلى تلطيفها في الشكل. مع ذلك، إحمرّ وجه رشيد باشا وجهِد للردّ عليّ بهدوء بأنّ كلّ شيء سيتدبّر بمساعدتنا الودية في لبنان بشكلٍ يرضي الأطراف المعنية.

شكوت من أنّ عملية مسح الأراضي قد توقّفت، ومعها توقفت كل الاصلاحات الموعودة والمنتظرة. فردّ رشيد باشا: هل ترغبون في أن يتولى عمر باشا مهمة إدارتها؟ إننا لم نتمكّن من الاستغناء عنه ولكننا نستطيع إبعاده من فالاشلي [في تركيا]. هذا التفكير سليم وإنني أقرّ بذلك. ثم أضاف رشيد باشا: سنعمل على

استبداله بمبعوثٍ آخر يكون عند حسن ظنّكم. فأدركت أنّه سيكون أمين أفندي الذي عاد البارحة من بوخارست، والذي كان قد مدّ لي، في السنة الفائتة، يد المؤازرة في بيروت. في الواقع، تلقيت عشية سفري التأكيد من علي باشا ورشيد باشا نفسه، بانتقال أمين أفندي قريباً إلى بيروت.

لدى وصولي إلى سوريا، عدت إلى مزاولة مهام منصبي الذي تسلمته من السيد بيريتيه، حيث كان يشغله بالوكالة وبجدارةٍ استحقت استحسان المديرية. اطّلعت على مراسلات الخوري [الأب] عازار مع السيد كونتي، وكيلنا السابق في صيدا. وجدت في هذه المراسلات من الوقائع ما رسّخ قناعتي السابقة. ولم تثبت هذه المراسلات ما قد يكون بحاجةٍ إلى إثبات سواء بالنسبة إلي أو، كما يخيّل إليّ، بالنسبة إلى الوزارة. بيد أنّ الاطلاع على هذه المراسلات، بوضعها حدّاً لبعض الدسائس الطائشة، لا بدّ من أنّها لقّنت درساً لبعض النفوس التي تميل إلى الاهتمام بشؤون المشرق، وهو درس بوجوب معالجة هذه الشؤون بحذرٍ وعدم تفضيل الحكايات التي يرويها أول راهبٍ قادم، على تقارير العملاء الذين أثبتوا صدقهم.

يمكننا الآن وبلا شك السير من دون تردّد أو عائق في الطريق الوحيد الذي يقودنا إلى هدفنا في إعادة السلام إلى المناطق المختلطة وتحرير المسيحيين المقيمين بين الدروز. وفي الختام، فالأحوال ملائمة بحيث أنّ الباب العالي لم يعد يستطيع الشك في صدق سياستنا في سوريا. من جهة أخرى، عندما تعمد حكومة الجمهورية [الفرنسية] إلى الحكم بالعدل على المؤامرة، فمعنى

ذلك أنها ترغب في الوقت عينه، في تلبية المطالب المشروعة وإزالة الآلام الحقيقية.

كنت لفتُّ نظر علي باشا إلى بعض التدابير الثانوية الواجب اتخاذها لمصلحة المسيحيين المقيمين في المناطق المختلطة وحول التعليمات العامة الواجب توجيهها إلى باشا بيروت. وبعد المناقشة أقرّ علي باشا بضرورة هذه التدابير. وقد سلّمته، بناءً لطلبه، ملاحظات سبق أن حظيت بموافقة الجنرال أوبيك، ويمكن تلخيصها بما يلي:

الطلب إلى باشا بيروت ممارسة الضغط المستمر على القائم مقام والشيوخ الدروز من دون حرج أو اهتمام للحملات الانتقادية التي قد تقودها القنصلية العامة لإنكلترا، وبحيث لا يتمّ أي شيء في المناطق المختلطة بمعزلٍ عن رأي باشا بيروت. وبكلمة، ينبغي السعي، بمؤازرة عملاء الجمهورية [الفرنسية] في اسطمبول وبيروت، إلى جعل سلطة المشايخ الدروز إسميّة بحتة وإلى استبدالها في الواقع بسلطة الباشا الأكثر تجرّداً وحياداً.

وهناك وسيلة هامة للنجاح تقضي بتعيين وكيلٍ عام للمسيحيين يقيم في بيروت ويمثّل الأحد عشر وكيلاً - وجلّهم ضعفاء - في المناطق المختلطة، وينقل إلى الباشا التجاوزات التي يسعى القائم مقام والمشايخ الدروز إلى طمسها وعدم إطلاعه عليها.

هذه الخطة مفيدة لسببين:

١ - توفّر للمسيحيين إدارةً غير منحازة، وتدعم سلطة الباب العالي في سوريا.

٢ - تقضي على الإقطاعية الدرزية، وهي نقطة الإرتكاز في النفوذ الإنكليزي.

والحال أن علينا ألّا نكفّ عن تكرار القول إنه يجب علينا أن نحسن الاختيار في ما خص المناطق المختلطة، وأن نقرّر ما إذا كنا سندعهم ينظّمون شؤونهم تحت النفوذ الإنكليزي، أو ما إذا كنّا سنثبت سلطة الباب العالي فيها. فلا يمكن عمل أي شيء غير ذلك. إنّ الإدّعاء بإعادة سيطرة المسيحيين التي كانت لهم خلال الخمس عشرة سنة من حكم الأمير بشير العجوز، هو ضربٌ من الخيال ويؤدي إلى تشجيع النفوذ الإنكليزي، كما يعني أنّ اتفاق ١٥ تموز لا أهمية له على الإطلاق. إنّ المناطق المختلطة هي بالنسبة إلى الجبل المسيحي، الجزء الذي يقتضي التخلّي عنه من أجل عدم خسارة كل شيء ولذكريات العام ١٨٤٠[*].

التوقيع: بورّيه

(*) «المراسلات الدبلوماسية»، عادل اسماعيل، ج ٩، ص ٢٩٧.

النظام التأسيسي
لشركة أفريقيا والشرق

المادة الأولى: تأسست، باسم شركة أفريقيا والشرق، شركة بين السيد لويس ـ جوزف كوليت دي بوديكور، الملّاك المقيم في مدينة الجزائر، شارع إيسلي، وكافة الأشخاص الذين يوافقون على هذا النظام بالاكتتاب بأسهم الشركة المذكورة.

المادة ٢: يكون السيد دي بوديكوز المدير المسؤول للشركة. جميع الشركاء الذي ينضمّون إلى هذا العقد من خلال الاكتتاب بالأسهم ليسوا سوى شركاء مساهمين. في كل حال، يمكن للمدير المسؤول أن يضمّ إليه لاحقاً بعض الشركاء لمعاونته في الإدارة. واسم الشركة: لويس دي بوديكور وشركاه.

المادة ٣: غاية هذه الشركة ما يلي:

١ ـ التوظيف العقاري في أفريقيا، ثم إصلاح الأراضي الهِبة أو أيّ نوعٍ آخر من الهِبات، بشكلٍ يساعد على توطين مسيحيّين فيها.

٢ ـ الأعمال التجارية بين المسيحيين والمسلمين في الجزائر وفي كل أنحاء حوض البحر المتوسط.

٣ ـ الأعمال الخاصة لكافّة الشركاء المساهمين في الشركة

المذكورة سواء كانوا ملّاكين أو تجاراً، بقدر ما يتزايد عدد عملائها في مختلف الأمكنة، ومقابل استيفاء رسومٍ عادية لقاء إدارة وعمولة.

المادة ٤: يكون مركز الشركة بصورة موقّتة في مرسيليا، شارع جون أناكارسيس، رقم ٢، في محلة إقامة الصيرفي السيد أنطوان بيتي الذي يقوم بتسليم سندات الأسهم المباعة. سوف يتمّ إنشاء فروع أولى للشركة في مرسيليا ومدينة الجزائر وبليدا ومليانا، وميديا، واومال، وبيروت، والاسكندرية، وطرابلس، ودمشق، وحلب، على أن يصار لاحقاً إلى إنشاء فروعٍ أو مكاتب أخرى، في نواحٍ مختلفة بإشراف المدير ومنْ ينوب عنه.

المادة ٥: تتكوّن الشركة حال بلوغ رأسمالها قيمة ٢٠٠ ٠٠٠ فرنك من جرّاء الاكتتاب بـ ٢٠٠ سهم قيمة كل سهم ١٠٠٠ فرنك.

المادة ٦: تكون الأسهم إسميّة وتقطع من دفاتر قيد ذات قسائم مرقّمة وموقّعة باسم الشركة.

المادة ٧: لا يمكن تحويل الأسهم إلا بموافقة الإدارة. وفي هذه الحالة، يفقد من يتنازل عن أسهمه حقّه المساهم ويحلّ محلّه حامل الأسهم الجديد بعد تسجيلها في سجلات الشركة، وفقاً للمادة ٣٦ من قانون التجارة.

المادة ٨: يمكن تسديد قيمة الأسهم على خمسة أقساط: القسطان الأوّلان، عند الاكتتاب، والأقساط الأخرى، كل ستة أشهر، اعتباراً من أول كانون الثاني ١٨٤٩.

يجرّد المساهمون الذين لا يسدّدون ما عليهم بعد شهرٍ من الموعد المحدّد، من كافة حقوقهم إلا إذا منحتهم الإدارة مهلة إضافيةً لذلك.

يبقى باب الاكتتاب مفتوحاً بحيث يحق للمدير، بعد استشارة لجنة المراقبة، زيادة رأسمال الشركة عن طريق إصدار أسهم جديدة وبالكميّة التي يراها ملائمة وتخدم مصلحة التوطين وأعمال الشركة.

في كل حال، لا يحق للمساهمين أية فائدة على أموالهم إلا اعتباراً من تاريخ تسديدها، ولا يستفيدون من الأرباح إلا اعتباراً من أوّل كانون الثاني التالي وبنسبة المبالغ المدفوعة فقط.

بالمقابل، يسدّد حقهم في أصول الشركة بموجب قسطٍ سنوي كامل، مهما كان مقدار الدفعة الأولى، واعتباراً من أوّل كانون الثاني من السنة الجارية.

المادة ٩: على المدير المسؤول أن يمتلك ٥٠ سهماً على الأقل ولا يمكنه التنازل عن ملكية هذه الأسهم طيلة فترة قيامه بأعباء منصبه.

المادة ١٠: ينتسب الشركاء المساهمون على اختلاف أوضاعهم، إلى الشركة بصفة وكلاء أو مساهمين أو مكتتبين، بحسب ما يحملونه من أسهم:

عشرة أسهم.

سهم واحد.

أو قسيمة سهم.

LAU LIBRARY
BEIRUT

يُدعى الوكلاء حملة العشرة أسهم المحررة قيمتها بمبلغ ١٠٠٠٠ فرنك، إلى اجتماعات الجمعية العمومية. فضلاً عن ذلك، يحق لهم الحصول على النشرة أو المجلة الشهرية أو الصحيفة التي تختارها الإدارة. ويمكن استبدال هذه المنشورات بمطبوعات خاصة حين تتيح ذلك تطورات أوضاع الشركة.

أمّا المساهمون من حَمَلة السهم الواحد فلا يحق لهم سوى استيفاء حصتهم من عائدات وأرباح الشركة، ولا يتسلّم كل فرد منهم إلا صحيفة الشركة. لكن في حال تشكيلهم لمجموعات تضم كل مجموعة عشرة مساهمين، فيحق لكل مجموعة الحصول على ذات الحقوق المعيّنة للمساهمين السابقين أعلاه. ويقتضي عند ذاك تعيين أحدهم بصفة وكيل لحضور اجتماعات الجمعية العمومية وتسلّم النشرات الدورية للشركة. وتسهيلاً لقيام هذا التنظيم تخصّص كل عشرة أسهم للمقيمين في محلّة واحدة.

إنّ المكتتبين حملة قسائم السهم لهم ذات الحقوق في عائدات وأرباح الشركة أسوةً بالمساهمين، لكن يجب عليهم الانتظام في مجموعةٍ من عشرة مكتتبين وتكليف ممثّل عنهم للاتصال بالإدارة على أن يتمتّع بذات الحقوق كما لو كان المالك الوحيد للسهم.

لا يتمتّع حَملة أكثر من عشرة أسهم إلا بصوتٍ واحد في الجمعية العمومية، غير أنه يقتضي اختيارهم بالأفضلية لعضوية اللجان التي يمكن للشركة أن تشكّلها في مختلف المناطق.

المادة ١١: يتساوى جميع الشركاء المساهمين في الحقوق

عندما يأتون إلى أفريقيا أو يذهبون إلى الشرق، لجهة استقبالهم ومساعدتهم من قبل عملاء الشركة وتكليفهم القيام بأعمالهم الخاصة.

يعطي المدير المسؤول الأفضلية لمساهمي الشركة، في الصفقات والعمليات التجارية واستغلال الأراضي الزراعية.

المادة ١٢: ينتفع المساهمون من فائدة سنوية قدرها ٤٪ يدفع نصفها كل ستة أشهر، في الأول من شهري كانون الثاني وتموز من كل سنة.

كما ينتفعون أيضاً من حصةٍ في الأرباح.

المادة ١٣: تحدّد الأرباح بموجب جردةٍ توضع في ٣١ كانون الأول من كل سنة.

المادة ١٤: يرحّل الناتج الصافي للجردة كما يلي:

١٠٪ إلى مال الاحتياط.
٥٠٪ إلى الأسهم.
٣٠٪ إلى الإدارة، مهما بلغ عدد المدراء.
١٠٪ إلى أعمال خيرية في أفريقيا أو الشرق.

تسقط العائدات والأسهم التي لا يطالب بها أصحابها بمرور الزمن بعد خمس سنوات من استحقاقها وتحوّل إلى مال الاحتياط.

المادة ١٥: يخصّص مال الاحتياط للتعويض عن الخسائر التي قد تصاب بها الشركة، ولمواجهة تسديد الفائدة البالغة ٤٪ المستحقّة عن الأسهم، إذا تبيّن أنّ الناتج غير كافٍ.

توظف الأموال التي تكوّن الاحتياط مثل الأموال العمومية، أو تودع بطريقة ما في خزينة الدولة.

المادة ١٦: يتم اختيار لجنةٍ مركزية من بين المساهمين، مهمّتها السهر على تطوير الشركة وازدهارها وممارسة الرقابة على إدارتها. تتألف هذه اللجنة من ١٠ إلى ١٥ عضواً.

على كل عضو في هذه اللجنة أن يمتلك خلال مدة إشغاله لمنصبه، عشرة أسهمٍ على الأقل.

وعندما يقيم المدير المسؤول في مقرّ الشركة، يكلّف برئاسة اللجنة المركزية وينتقي من بين أعضائها نائباً للرئيس أو عدّة نوابٍ له، وأميناً للسر أو عدّة أمناء للسر.

تجتمع اللجنة مرّة كل شهر.

تُعنى اللجنة بكافة الأمور المتعلقة بالأماكن التي تأسست للشركة فروعٌ فيها، وحيث لها مصالح حيوية والتزامات، وحيث يمكنها العمل بطريقة مجدية.

وتتولى اللجنة توزيع الأموال التي تخصصها أنظمة الشركة للأعمال الخيرية، والأموال الأخرى التي يتبرّع بها المساهمون.

لمّا كانت مهمة أعضاء هذه اللجنة هي السهر على شؤون الشركة، فإنّ هؤلاء الأعضاء مخوّلون الإطلاع، إما شخصياً أو بالإنابة، على المراسلات والمخابرات الجارية وعلى حركة الصندوق وجميع الوثائق المتعلقة بإدارة أعمال الشركة.

تختار اللجنة المركزية، بالاتفاق مع الإدارة، عملاء لها في

جميع المناطق، وتنظّم في جميع المقاطعات الفرنسية وفي الخارج، وبحسب تطوّر الشركة، لجاناً مهمّتها السهر على مصالحها.

المادة ١٧: تعقد اجتماعات الجمعية العمومية في مركز الشركة.

يمكن لكل مساهم عضو في الجمعية العمومية أن يتمثّل بمندوب فيها، شرط أن يكون هذا المندوب مساهماً إسمياً في الشركة ومن دون أن يكون له الحق، في أية حال، بأكثر من صوتٍ واحد.

يوجّه المدير المسؤول الدعوة إلى الاجتماعات العامة في المواعيد التي تحدّدها لجنة المراقبة المركزية. ويقتضي توجيه الدعوة قبل ١٥ يوماً على الأقل من موعد الاجتماع.

تنتخب الجمعية العمومية رئيساً لها وأميناً للسر ومراقبين.

تتخذ القرارات في الجمعية العمومية بالأكثرية، وفي حال تعادل الأصوات، يكون صوت الرئيس مرجّحاً.

يمكن للجمعية العمومية أن تناقش وتتداول الأمور المطروحة، مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين أو الممثلين.

إن موافقة الجمعية العمومية على محضر عمليات الشركة يؤدي إلى التصديق النهائي على عمليات الشركة التي تحقّقت حتى تاريخه، إضافةً إلى تبرئة ذمّة المدير المسؤول وعملائه المفوّضين.

تبتّ الجمعية العمومية في الأمور الهامة التي قد تُطرح، مثاله: تغيير مقر الشركة عند الاقتضاء، أو مركز اللجنة المركزية،

إقفال باب الاكتتاب بالأسهم، تحويل أرباح الأسهم إلى مال الاحتياط أو توزيعها، تعديل نظام الشركة. غير أنه يقتضي على الجمعية العمومية التفاهم مع المدير المسؤول على جميع هذه النقاط.

المادة ١٨: في حال قرّرت الجمعية العمومية أنه يمكن توزيع قسم من المال الاحتياط كأرباحٍ سهمية فإنه يصار إلى توزيع العُشْر الباقي بعد تسديد الحصص العادية على المساهمين والمدراء المسؤولين وعلى الأعمال الخيرية ومستخدمي الشركة مع مراعاة مدة خدمة كل منهم.

المادة ١٩: حُدّدت مدة الشركة بعشرين سنة متواصلة تبدأ اعتباراً من أول كانون الثاني ١٨٤٨.

غير أنّ نفاد مال الاحتياط والخسارة المثبتة بالجردة لربع الرأسمال، يجيز للمدير المسؤول أو للمساهمين التقدّم بطلب حلّ الشركة الذي يصدر بقرارٍ عن الجمعية العمومية للمساهمين.

المادة ٢٠: بنهاية مدة العشرين سنة، يمكن التمديد للشركة بناءً لطلب الشركاء والمدراء معاً وموافقة الجمعية العمومية للمساهمين.

في هذه الحالة، يتمّ وضع جردةٍ لبيان موجودات الشركة. فإذا تبيّن بعد حسم الديون واحتساب الرأسمال المتمثّل بالأسهم أنّ هناك زيادةً بقيمة هذه الموجودات، فيُصار إلى إصدار أسهمٍ جديدة تمثّل هذه الزيادة التي توزّع على الشكل التالي:

٥٠٪ للمساهمين.
٣٠٪ للمدراء المسؤولين.
١٠٪ لمستخدمي الشركة.
١٠٪ لمؤسسات دينية في أفريقيا والشرق.

المادة ٢١ : في حال تصفية الشركة، إذا تبيّن أن موجوداتها تزيد على الديون والأعباء المستحقة وعلى تسديد كامل قيمة الأسهم، يقتضي توزيع هذه الزيادة وفقاً للنسبة المحدّدة في المادة السابقة.

المادة ٢٢ : في حال حلّ الشركة أو بعد انتهاء المدّة المعيّنة لها، تعيّن الجمعية العمومية مصفّياً واحداً أو عدّة مصفّين.

المادة ٢٣ : في حال إحالة المدير المسؤول الحالي على التقاعد، أو وفاته، قبل تعيينه مساعدين آخرين له، على اللجنة المركزية للمراقبة دعوة الجمعية العمومية التي يعود لها البتّ، عند الاقتضاء، بتأسيس شركةٍ جديدة وتعيين مدير مسؤول لها.

المادة ٢٤ : عندما يصبح للشركة عدة مدراء مسؤولين، فإنّ وفاة أحدهم أو إحالته على التقاعد، لا تؤديان إلى حلّ الشركة.

إذا انسحب أحد الشركاء أو ورثته أو من يخلفه، فإنهم لا يستطيعون وضع الأختام على ممتلكات الشركة أو طلب وضع جردةٍ أو التقدم بأي اعتراض أو تعطيل سير عمل الشركة، لأي سببٍ كان ولأية ذريعةٍ مهما كان نوعها.

المادة ٢٥ : يتقاضى المدراء المسؤولون نصيباً من الأرباح

LAU LIBRARY BEIRUT

يتناسب مع مدة خدماتهم كمدراء مسؤولين في الشركة.

المادة ٢٦ : للإدارة الحرية التامة في رفض قبول ورثة المساهم المتوفّى أو خلفه، وذلك من خلال تسديد ثمن أسهمه، على أن يُحتسب الثمن على أساس نسبة الفائدة القانونية المعتمدة في الجزائر وبمعدّل متوسط الفائدة السنوية وعائدات الأسهم التي دفعت للمساهمين خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

المادة ٢٧ : لا يتعرّض الشركاء أعضاء اللجنة المركزية، أو العملاء أو المساهمون، لأية مسؤولية من جرّاء قيامهم بوظائفهم أو بسبب المناقشات المبيّنة في هذا العقد.

لا يمكن في أية حال، مطالبتهم بالديون أو الخسائر والأعباء التي تتجاوز قيمتها حصتهم في الرأسمال. ولا يمكن بالتالي مطالبتهم بدفع أية أموال تتجاوز قيمة الأسهم التي حرّروها.

المادة ٢٨ : على المساهمين غير المقيمين في مقرّ الشركة، أن يختاروا محلّ إقامتهم لدى أحد عملاء الشركة، في منطقتهم أو مقاطعتهم، سواء لحسن تنفيذ هذا العقد أو لإبلاغهم أية مراسلات أو طلبات تتعلق به، أو لدعواتهم إلى اجتماعات الجمعية العمومية، ومن دون أن يوجب ذلك مراعاة مهلة إضافية للمسافة التي تفصلهم عن مقرّ الشركة. وفي حال عدم اختيار محل الإقامة، يعتبر محل إقامتهم مختاراً في مقر الشركة.

المادة ٢٩ : تنظر في النزاع القائم بين الشركاء أو بينهم وبين الشركة هيئة تحكيم مؤلفة من ثلاثة أعضاء يعينها رئيس محكمة التجارة القائمة في مقر الشركة، بناءً لطلب الجهة المستدعية، إلا

إذا اتفق الطرفان على تعيين هذه الهيئة.

المادة ٣٠: يودع السيد بوديكور كل مساهم نسخة عن نظام الشركة موقعة منه.

المادة ٣١: يستبدل هذا العقد، بعقدٍ آخر يسجّل لدى الكاتب العدل ويحدد فيه السيد دي بوديكور مساهمته في الشركة إثر موافقة قداسة البابا بيوس التاسع على تأليف شركة أفريقيا والشرق المذكورة وبعد تأسيسها.

حُرّر في مرسيليا، في الثاني والعشرين من شباط سنة ألفٍ وثمانمائة وثمانٍ وأربعين، عيد الكرسي الرسولي في أنطاكية.

التوقيع: لويس دي بوديكور.

سجّل هذا العقد في مرسيليا، في الثالث والعشرين من شباط سنة ألف وثمانمائة وثمان وأربعين تحت رقم *F° 18 R°, C.2* وما يليه، واستُوفي الرسم وقدره خمسة فرنكات وخمسون سنتيماً(*).

التوقيع: رومان

(*) «المراسلات الدبلوماسية»، عادل اسماعيل، ج ٩، ص ٢٧٢.

مشروع الأب جان عازار مندوب البطريرك الماروني من أجل نقل الموارنة من لبنان إلى الجزائر

باريس في ٩ أيلول ١٨٥٠

سيدي الوزير،

جئت أعرض عليكم اقتراحاً يطال مصالح فرنسا والجزائر مثلما يطال مصالح سكان لبنان الكاثوليك بصفتي وكيلاً عاماً لمطرانية صيدا ومكلفاً بكامل سلطات بطريرك أنطاكية الماروني.

لقد سبق أن تكرر البحث في مسألة إقامة مستعمرات مارونية في الممتلكات الفرنسية في شمال أفريقيا؛ وهو مشروع ينطوي على فائدة مزدوجة، من وجهة نظر الموارنة أنفسهم أولاً.

والموارنة هم هذا الشعب المسيحي الذي كان فيما مضى غنياً والذي أصبح اليوم بشكل كلي تقريباً تحت رحمة الدروز الذين ينالون نوالاً طبيعياً بصفتهم مسلمين كلّ امتيازات الحكم السلطاني المقيم في القسطنطينية. وتزيد انكلترا على ذلك وزن نفوذها وحتى أسلحتها وأموالها. كذلك فلم يعد الموارنة يجرؤون على أن يأملوا رؤية نهوض قوتهم السابقة ولا عودة ازدهارهم الماضي. وقد كف دعم فرنسا عن أن يكون كافياً، وهو الدعم الذي ناله الموارنة منذ عهد الصليبيين. ومن المحتمل أن تلاقي هذه القوة على الدوام عقبات كبيرة داخل الحكومات الأوروبية

الأخرى لجهة تحقيق النوايا الطيبة التي تحركها بازاء رجال سمحت لهم باعتبار أنفسهم وكأنهم أبناء لفرنسا. ولكن حكومة فرنسا هي في الأقل قادرة دوماً على أن تقدم للسكان الموارنة الذين عزموا على مغادرة ديارهم ملجأ في أراضيها في الجزائر ومستقبلاً في الصناعة والعمل ووطناً فرنسياً جديداً.

ومن جهة أخرى فإن الجزائر نفسها ستجد في هذا المشروع أيضاً بعض الفوائد لها. فالموارنة هم من الجنس السامي ويتكلمون العربية مثل أسياد الجزائر السابقين؛ وهم مسيحيون وكاثوليك مثل الفرنسيين؛ فسيكونون صلة الوصل بين الشعبين. وسوف لن تدركهم الصعوبات التي أضرت بنمو المستعمرات الأوروبية. ثم أن مناخ فلسطين والجزائر هو متشابه تقريباً وخصوصاً في هضاب الأطلس. وأما التقاليد والعادات والأعمال فإنها لا تنطوي على أي اختلاف عن تقاليد العرب غير ذلك الذي يأتي من حضارة هي أكثر تجانساً مع الروح الأوروبية والكاثوليكية؛ كما أن الزراعات التي يعرفونها هي متنوعة جداً وسوف يسعهم أن يوجهوا نشاطهم توجيهاً أفضل نحو أنواع الزراعات التي لا يمارسها كثيراً السكان الحاليون والتي ما تزال فرنسا تعتمد للحصول عليها على الدول البعيدة. وأذكر في هذا الصدد القطن على الخصوص الذي هو مادة أولية تتوقع الأسواق الأوروبية نقصاً قريباً لها. والموارنة ينتجون أيضاً مادة الحرير والتبغ والزيت والفاكهة الجافة والماشية والحبوب وكل ما يؤاتي مناخهم. ثم أن تنظيمهم الإداري والعسكري والديني هو نوع من النظام الاقطاعي مما يكفي للقول بأن الحكومة المحلية ستجد فيهم كل استعداد للخضوع لسلطتها

LAU LIBRARY BEIRUT

ولاحترام القوانين وكل التسهيلات لإدارتهم، هذه التسهيلات التي لا يمكن تطلبها من سكان أعداء مثل العرب أو مستقلين مثل القبائليين أو متطورين مثل الفرنسيين. وسيكونون حلفاء مخلصين ونافعين للسكان الأوروبيين لتعودهم حمل السلاح ولتفانيهم الكامل في سبيل أفكارهم الدينية. وأخيراً فإن ما سيسمح بإقامتهم بتكاليف أقل كثيراً من التكاليف التي اقتضتها المراكز التي سبق إنشاؤها فإنما هي بساطة عيشهم وتقشفهم وتعودهم المناخ وتقاليدهم.

ويجرّني كل هذا الكلام جراً طبيعياً إلى أن أعرض عليكم مشروعي من زاويته المالية.

فلو لم أكن أعرف اتجاه الحكم الحالي إلى الاقتصاد في النفقات التي تتحملها الخزينة، ولو كنت أستطيع أن آمل أن يؤخذ إجراء سخي لكنت قلت لكم: انقلوا إلى الجزائر عشرة من أعيان الموارنة ودعوهم يختارون أراضي من تلك التي تستطيع السلطة أن تضعها بتصرفهم، ولينسق هؤلاء الأعيان مع السلطة في صدد الإجراءات التمهيدية لكي يمكنهم بعد عودتهم إلى بلادهم أن يعرضوا عرضاً دقيقاً المنافع الموعودة للهجرة وأن يضمنوا مؤازرة الفئة من الأمة التي تقدم أكثر الضمانات.

لكنني لن ألح في هذه النقطة ولن أطلب منكم إلا أن تقوموا بتجربة.

وأنا لا أرغب في أن تكون هذه التجربة عقيمة ولا أن تصلح فقط لاثبات إمكان الهجرة وفائدتها وهو ما لا يحتاج إلى إثبات. وإنما ينبغي أن يكون هذا الاختبار الحلقة الأولى من سلسلة لا

تنتهي إلا برحيل آخر ماروني. وينبغي بالإضافة إلى ذلك أن تنخفض نفقات الحكومة بالتوازي وباستمرار حتى تصبح غير ذات بال. ويمكن إدراك هذا الهدف المزدوج من خلال نظام من الشراكة والتضامن سأتكلم الآن على قوامه وعلى كيفية فهمي له.

إننا أولاً لا يمكننا الاعتماد على مؤازرة العائلات الأكثر غنى ولاسيما بمعزل عن شهادة عيان رؤسائها؛ كما لا يمكننا أن نبدأ بالمعدمين صيانة لمصلحة الخزينة الفرنسية نفسها. وسيحرص البطريرك والرؤساء التابعون لسلطته على أن يكون المهاجرون الأوائل ذوي ثروات متوسطة ومزودين ما أمكنهم من المتاع والأثاث والأدوات الحرفية؛ غير أنهم يحتاجون إلى بعض القروض لكي يعيشوا حتى موسم الحصاد ولكي يبذروا البذور ويزرعوا الزراعات الأخرى. وصحيح أن هذه القروض ليست كبيرة أبداً، وسيمكن الحكومة الفرنسية تقدمتها لوحدها.

أنا لا أقترح سداد هذه القروض؛ فالسداد هو على الدوام تقريباً وعد لا يمكن الوفاء به، أو هو في الأقل لا يوفى ولطالما خبرت ذلك الدولة مع المستوطنين الحاليين.

ومن الأوفق كما يبدو لي إلزام الموارنة عند إقامتهم بأن يعطوا الموارنة الآخرين الذين سيأتون للإقامة في جوارهم وبعد موسم أو عدة مواسم ما يكونون قد تلقوه من الحكومة؛ وينبغي أن يتم الدفع عيناً. وبهذه الطريقة فإن كل مركز سيصبح بعد مدة من الزمن أهلاً لأن ينشىء مركزاً آخر يتساوى امتداداً وأهمية دونما حاجة تقريباً إلى فرض أي أعباء على الخزينة الفرنسية.

LAU LIBRARY
BEIRUT

وهو شرط من السهولة تنفيذه نظراً إلى طباع الموارنة. فكل التزام يتعهده رؤساؤهم باسم الدين يصبح مقدساً عندهم؛ ثم إن مصلحتهم ستدفعهم إلى التقيد بالتزامهم؛ وسيحرصون على عدم البقاء منعزلين وعلى أن يحيطوا أنفسهم بمواطنين لهم، وسيتقبلون بملء خاطرهم تضحية مثلثة الجوانب لأن منها جانب الدين وجانب العدل وجانب الشعور الوطني.

وتبدو هذه الطريقة صالحة لمراعاة مصالح الخزينة الفرنسية ولتأمين هجرة مستمرة ستبقى وتيرتها محدودة في البداية مثلما ترغب فيه الحكومة، ولكن يمكن لهذه الوتيرة أن تتسع أبعاداً فيما بعد. وهنا أود أن ألفت النظر إلى أن الدولة ستنتهي إلى استرداد كل قروضها وما زاد عليها. وبنتيجة تنظيمهم فإن الموارنة لن يتسببوا للحكومة بأي نفقات تتجاوز نسبة الضرائب التي من الممكن فرضها عليهم.

وأعتقد أنني أستطيع أن أقول تطبيقاً لما سبق لي الكلام عليه أن خمسمائة فرنك ستكون كافية لكل عائلة تتألف بمعدل من خمسة أشخاص. وبذلك فإن خمسين ألف فرنك ستكون مبلغاً كافياً لإنجاز الاختبار الأول في إقامة مركزين سكنيين يضم كل منهما خمسين عائلة. فسنتمكن بوساطة هذا المبلغ الضئيل نسبياً من أن نقدم عملاً نافعاً جداً.

كذلك ستتمكن من البدء بهجرة جد مفيدة لشعبين معاً؛ وهي هجرة ستواصل لوحدها دونما حاجة إلى أي مساعدة، وسيواصلها القسم الميسور من السكان حالما تتكشف له منافعها.

هكـذا ربما وجدنا الحل لمسألـة مهمـة طـالمـا هي أتعبت الدبلوماسية، كما أنها مسألة تتصل بشرف فرنسا ونفوذها الخارجي.
وأخيـراً فإن هـذه الحمايـة ستستمر، وهي حمـاية يعتقـد المـوارنـة بـواجب الاعتماد عليهـا، كمـا أنني حصلت على ضمـانـة لهـا من السيد رئيس الجمهوريـة ومن وزيري الشؤون الخـارجية والعبـادات ومن بعض الأعضـاء النافـذين في الأغلبيـة الحـاكمـة في الجمعيـة الوطنية.

وعلى ذلـك فـإنني أتشـرف بـأن ألتمس منكم التفضـل بـأن تقرروا مبدئياً أن يصار إلى إنشاء مراكـز تجمع سكني للمـوارنة في مقاطعة الجـزائر العـاصمة على الـطريق بين بليدا وميليـانا، أو بين ميليانا وشرشل؛ وسيتعهد هؤلاء المستوطنون الجدد ضمان أمن هذه الطريق.

آمـل، سيدي الـوزير، أن تكـونوا راغبين في التضـامن على مثل هذا العمل الخيّر فتقبلوا اقتراحي.

وسأضع بتصرفكم كل المعلومات التي تودون طلبها مني.

الوكيل العام لمطران صيدا، مندوب بطريرك أنطاكية الماروني.
التوقيع: الأب جان عازار، مندوب الموارنة. (*)

(*) الموارنة والجزائر ـ المجلة الأفريقية، مجلد ٦١، العام ١٩٢٠.

LAU LIBRARY BEIRUT

دراسة اقتراح الـوكيل العـامّ لمطران صيـدا المتعلق بنقل عـدد معين من العائلات المارونية اللبنانية إلى الجزائر

طـرحت في مـراحـل مختلفـة مسـألـة نقـل عـدد معين من العائلات المارونية اللبنانية وإقامتها في الجزائر.

وكانت ثلاثة اقتراحات قد قـدمت في هذا الصـدد إلى وزارة الحربية قبل الاقتراح الذي يقدمه اليوم الوكيل العـام لمطران صيـدا والذي يهدف هذا التقرير إلى دراسته.

وعلى ما يبدو فثمة دافعان رئيسيـان من الواجب أن يستـدعيا كل اهتمام الحكومة حول هذا المشروع.

فأولاً سيقدم لنا الموارنة ضمانـات كبيرة جـداً لإخلاصهم من حيث إيمـانهم الـديني ومن حيث تعلقهم بفـرنسـا، هـذا التعلق المتقادم منذ أيام الصليبيين والذي أكسبهم صفة المواطنية الفرنسيـة في عهـد القديس لـويس؛ ولم يحدث منـذ ذلك الحين مـا ينقض هـذا التعلق. وأخيراً فـإن إخلاص المـوارنة تضمنه الذكـرى الحية لـلاضطهـادات التي عانـوها في بـلادهم. وإذا مـا هم وضعـوا في الخـطوط الأماميـة لممتلكاتنـا الأفريقيـة فسيكـونـون من المـدافعين المتحمسين عن علمنا في أثناء الحرب.

ومن جهة أخرى فإن الموارنـة يوفـون كل الشـروط المطلوبـة

ليكونوا من عمال الاستعمار. فشدتهم وصبرهم وقناعتهم وتعودهم مناخات الشرق هي مما سيجعلهم يتغلبون دون عناء على كل الصعوبات التي يواجهها مستوطنونا الأوروبيون في الجزائر. ثم إن ما هو جد مهم فإنما هي أهليتهم الخاصة لكل الزراعات الصناعية التي من مصلحة فرنسا أن تعممها في المستعمرة؛ وهي الزراعات مثل الحرير والقطن والتبغ والزيتون.

كذلك تبدو هذه العوامل كلها مقنعة وحاسمة.

وأما في ما يخص النفقات فمن الملاحظ ضرورة حسبان مصروف نقل المهاجرين وزيادته على المبلغ المطلوب لإقامة خمسمائة ماروني والذي مقداره خمسون ألف فرنك. ولكن على رغم هذه الزيادة فلن تكون هذه النفقات مقارنة بما سبقها غير عبء خفيف جداً على الخزينة؛ وستجد هذه الخزينة تعويضاً سريعاً وكبيراً من هذه النفقات إذا أمكن تحقيق طريقة الدفع التي أشار إليها مقدم الاقتراح وكأن تنفيذها شيء أكيد ومضمون. ومن الممكن أن تقتطع هذه النفقات من الاعتمادات العادية المخصصة للاستعمار في ميزانية العام ١٨٥١ والتي لم تتقرر أوجه صرفها بعد، إلا إذا وجد الوزير أن المناسب أن يقدم طلباً للحصول على اعتماد خاص من الجمعية التشريعية.

ولكن لا يسعنا أن نعطي منذ الآن إشارة دقيقة في ما يتصل باختيار أماكن توطين المهاجرين. وكنا فكرنا أولاً في أن نوطّن الموارنة في بعض من القرى التي أنشئت لمستوطنات العام ١٨٤٩ الزراعية والتي بقيت شاغرة. غير أننا إذا أعطيناهم بيوتاً كلف بناؤها الكثير فإننا سنزيد النفقات المخصصة لتوطينهم بنسب كبيرة جداً؛ ثم أن

هذه القرى لا تلبي الشروط الجغرافية الأكثر موافقة للمهاجرين اللبنانيين؛ كذلك فمن الأفضل من الناحية الصحية ومن الناحية السياسية إقامة الموارنة في منطقة الهضاب على حدود الأراضي التي يحتلها الجيش. ولكن هذه المسألة لا يمكن حسمها إلا بأمر من السيد الحاكم العام.

يبقى أن هنالك كلمة لا بد من قولها بصدد الاعتراضات الثلاثة التي وضعتها إدارة شؤون الجزائر في العام ١٨٤٥ بحيال هذا المشروع.

فالماريشال بوجو كان يفكر في العام ١٨٤٥ في أن إدخال موارنة إلى الجزائر ليس من شأنه أن يدفع بالعرب إلى خلق صعوبات غير تلك التي توجد في كل أنواع الاستعمار الممكنة من قبل اناس غرباء عن البلد؛ ومع ذلك فإن الجزائر كلها كانت عندئذ في حالة حرب، والرسالة التي عبر بها عن هذا الرأي كانت مؤرخة في أحد المخيمات.

أما وقد تعمم السلام اليوم وهدأت المستعمرة كلها فإنها جبانة حقيقية أن يرفض المشروع خوفاً من استياء العرب. ولكننا لن نتردد في اعتبار الاعتراض الأول لا مبرر له مثلما فعل الماريشال سولت.

كذلك فلا مبرر حقيقياً للاعتراض الثاني حيث كل الشهادات المجمعة عن تقاليد الموارنة تفيد بأن الحكومة ستجدهم على استعداد دائم للخضوع لسلطتها ولاحترام القوانين احتراماً مطلقاً ولتسهيل كل أعمال إدارتهم التسهيل الكبير.

BEIRUT

وأما الاعتراض الثالث المتصل بالمحذور الممكن للإجراء من ناحية سياستنا الخارجية فنحن نعتقد أيضاً ألا أساس حقيقياً له باعتبار الأهمية العددية القليلة للهجرات المتوقعة. ومع ذلك فنحن نوافق على أن هذا الاعتراض يستدعي ضرورة التنسيق مع الباب العالي العثماني وضرورة استشارة وزير الشؤون الخارجية قبل اتخاذ أي قرار وصولاً إلى هذا الهدف.

ونحن نخال اختصاراً أن مشروع السيد وكيل عام مطران صيدا ينبغي أن يقابل المقابلة الحسنة، وإننا لنتشرف بأن نعرض على الوزير الموافقة على مايلي:

١ - الطلب إلى وزير الشؤون الخارجية اتخاذ الإجراءات الضرورية كيلا يؤدي تنفيذ المشروع إلى نشوء أي صعوبة دبلوماسية.

٢ - دعوة السيد الحاكم العام إلى تعيين الأماكن التي تناسب أفضل المناسبة توطين الموارنة.

نظر: اللواء، رئيس مكتب الجزائر — رئيس المكتب

التوقيع: دوماس. — التوقيع: تستو

قدم هذا التقرير إلى وزير الحرب في الثلاثين من أيلول من العام ١٨٥٠[*].

(*) الموارنة والجزائر - المجلة الأفريقية، مجلد ٦١، العام ١٩٢٠.

مراجع استند إليها الكتاب

- Les Maronites et l'Algérie, Georges Yver. La Revue Africaine. vol. 61- No. 304-305-1920.
- Les Archives du gouvernement général de l'Algérie. Série 0 (Colonisation),carton 2.
- Louis de Baudicour. «La colonisation de l'Algérie. Ses éléments». (Paris 1856).
- Sauvons les Maronites par l'Algérie, et pour l'Algérie- Solution provisoire de la question D'Orient- par E. Vaysset-tes- 1860.
- Documents Diplomatiques et Consulaires- Les Sources Françaises. Consulat de Beyrouth. Adel Ismail.

- المجلة التاريخية الفرنسية - السنة ٧٦ المجلد ١٠٧ - عدد كانون الثاني - آذار ١٩٥٢. «الأزمة السورية والتوسع الاقتصادي الفرنسي في العام ١٨٦٠» بقلم مارسيل ايميريت.

الفهــرس

هذا الكتاب

يعالج هذا الكتاب مرحلة مأساوية عاشها الموارنة وامتدّت من العام ١٨٤٥ إلى العام ١٨٦٧، وكادت تؤدي إلى اقتلاعهم من أرضهم ومحيطهم وجذورهم، وزرعهم في أرض الجزائر، وذلك من أجل تحقيق أغراض مشاريع الاستيطان الفرنسية وفئات من رجال الاكليروس والسياسة الموارنة.

فما هي الظروف التي نُسج فيها هذا المشروع الفرنسي - الماروني؟ وما هي المراحل التي مرّ بها؟ ومن هم روّاده؟ وما هي العقبات التي واجهته؟

سيحاول الكتاب الاجابة استناداً إلى الوثائق الرسمية والمراسلات الدبلوماسية والدراسات التي كتبها معاصرو تلك المرحلة. كما سيحاول إلقاء الأضواء على أهم محطات «التهجير والتوطين» التي رافقت تاريخ لبنان وتكاد اليوم تأسر واقعه ومستقبله.

